تلخيص نواميس أفلاطون

لابى نصر الفارابى

عن المخطوط رقم ١٤٢٩ (*) فى ليدن بهولنده

[ص ١]　　　بسم الله الرحمن الرحيم

لما كان الشيء الذى به يتفضّلُ الإنسانُ على سائر الحيوان هو القوة التى بها يميّز بين الأسباب والأمور التى يتصرّف فيها ويشاهدها حتى يعرف النافع منها فيؤثره ويحصّله عنده ، ويرفض غير النافع ويجتنبه ـ وخروجُ ذلك الشيء من القوة إلى الفعل إنما يكون بالتجربة ، ومعنى التجربة هو تأمل جزئيات الشيء ، والحكم على كلياته بما يصادفه في تلك الجزئيات ـ كان مَن حصل عنده من هذه التجارب أكثر فهو أفضل وأكمل في الانسانية . غير أن الذى يجرّب الأمور ربما يخطيء فى فعله وتجربته حتى يتصوّر مِن حال الشيء خلاف ما هو عليه ذلك الشيء بالحقيقة . وأسبابُ الخطأ كثيرة . وقد عدّها من تكلم في صناعة المغالطة . والحكماء ـ من بين سائر الناس ـ هم الذين حصلت عندهم من التجارب ما هى حقيقية صحيحة . الا ان من طباع [٢] جميع الناس أن يحكموا بالحكم الكلى عند مشاهدتهم بعض الجزئيات . ومعنى الكلى ها هنا :

(*) سنرمز اليه بالحرف ل ، والى نشرة فرنشسكو جبريبلى بالحرف ج .

(١) أى فى فرع السوفسطيقا من المنطق .

(٢) طباع = طبيعة .

الذى يشمل جزئيات الشيء بأسرها وفي[١] (طول) زمانه أيضاً ، حتى ان الشيء الواحد بالشخص لو شوهد منه فعلٌ مراتٍ ، حُكم على ذلك الشيء بذلك الفعل في طول زمانه كله : كمن يصدق مرة في كلامه أو مرّتين . أو أكثر ، فان في الطباع أنّ يحكم بأنه صدوقٌ بالاطلاق ؛ وكذلك من يكذب . ومن شوهد منه شجاعةٌ أو جبن أو خلق من الاخلاق مراتٍ ، فانه يحكم عليه بذلك أجمع دائماً .

والحكماء ، لما عرفوا هذا المعنى من طباع الناس ، انّما اظهروا من أنفسهم حالا من الاحوال مرات كثيرة حتى حكم الناس عليهم بذلك الأمر دائماً ؛ ثم أتو بخلاف تلك الحال فيما بعد ، فخفى على الناس ذلك ، وظنّوه الحالة الأولى ، مثلما يحكى عن بعض الزهاد المتقشفين أنه كان ممّن عرف بالصلاح والسّدد[٢] والزهد والعبادة ، وشهر عند الناس بذلك فلحقه خوفٌ من جهة السلطان الجائر ، وأراد المهرب من مدينته تلك . فخرج امرُ ذلك السلطان بطلبه وأخذه حيثما وُجد ، ولم يمكنه الخروج من باب من أبواب المدينة . وخشى على نفسه الوقوع في يد اصحاب السلطان فعمد الى لباس من لباس اهل البطالة فلبسه ، وأخذ بيده طنبوراً[٣] وتساكر في اول الليل وجاء الى باب المدينة يغنّي على طنبوره ذلك . فقال له[٤] البوّاب : « من انت ؟ » فقال له مستهزئاً : « أنا فلانٌ الزاهد » . فظنّ البوّاب انه سخر منه ، فلم يتعرّض له . فنجا ، ولم يكذب في قوله .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق ، ويؤيدها ما يرد بعد ذلك بسطرين . وقد تركها ج (= جبرييلى) فى نشرته على حالها ، كما فى المخطوط : وفى زمان أيضاً .

(٢) السدد والسداد : الصواب والاستقامة .

(٣) أى ادعى السكر .

(٤) ج : اليه ـ وهو خطأ . وقد ورد فى المخطوط كما اثبتناه ، وهو التعبير الصحيح .

وغرضنا من تقديم هذه المقدمة هو ان افلاطون الحكيم لم تكن تسمح[1] نفسه باظهار العلوم وكشفها لجميع الناس . فسلك طريق الرمز[2] والالغاز والتعمية والتصعيب لئلاّ يقع العلمُ الى غير اهله فيتبدّل[3] ، و (الى) من لا يعرف قدره ، او يستعمل[4] في غير موضعه . وذلك منه صواب .

ولما علم واستبين انه قد شهر بذلك [٢] وعرف الناس اجمع منه ذلك ربما عمد الى الشيء الذى يريد ان يتكلّم فيه فيصرّح به تصريحاً ظاهراً ، فيظن القارىء والسامع لكلامه ان (في)[5] ذلك رمزاً ، وانه يريد به خلاف ما صرّح به .

وهذا المعنى من اسرار كتبه . ثم لا يقف على ما قد صرّح به ، وما قد رمزه ، الاّ من تدرّب في الصناعة نفسها . ولا يميّز بينهما الا من تمهّر في العلم الذى فيه كلامه . وهذا هو سبيل كلامه في « النواميس » وقد عزمنا على استخراج المعاني التى اومأ اليها في هذا الكتاب وجمعها مقالته[6] ليكون عوناً لمن اراد معرفة ذلك الكتاب ، وغُنيةً لمن لا يحتمل مشقّة الدرس والتأمل .

والله الموفّق للصواب .

---

(١) ج : يسمح لنفسه . وقد ورد فى المخطوط كما أثبتناه ، وهو الصحيح .

(٢) باستخدام الاساطير .

(٣) وردت هكذا فى المخطوط ، وهى صحيحة : لكن ج قرأها : فيتبذل ـ ولم يشر الى انه يصححها .

(٤) أى العلم . وقد قرأها ج : يستعمله ، وهذا يخالف ما فى المخطوط ، ولا يعطى المعنى المقصود .

(٥) أضفناه حتى يستقيم السياق .

(٦) ل : جمعها مقالته ـ أى التى اشتملت عليها هذه المحاورة . ولم يفهمها ج ، فاراد تصحيحها هكذا : « وجمعها (على) مقالاته » ؛ واقترح بلسنر (فى هامش طبعة ج) تصحيحها الى : « وجمعها مقالة مقالة » ـ ولا حاجة الى هذا كله ، فالمعنى مستقيم واضح من نص ما فى المخطوط .

المقالة الاولى

سأل سائل عن السبب في وضع النواميس . ومعنى « السبب » هاهنا هو: الفاعل . وفاعلها هو [1] واضعها .

فأجاب المجيب ان الواضع لها كان زاوش [2] . وزاوش ، عند اليونانيين أبو البشر ، الذى ينتهى اليه النسب [3] .

ثمّ أتى بذكر [4] واضع آخر ليبيّن ان النواميس كثيرة ، وكثرتها لا تبطلها . واستشهد على ذلك بالشعر والخبر المشهور المتداول [به] بين الناس في مدح بعض واضعى النواميس من القدماء .

ثم اومأ الى ان البحث عن النواميس صوابٌ ، بسبب من يُبطلها ويروم القول بتسفيهها . وبيّن انها من الرتبة العليا وفوق جميع الحكم . وبحث عن جزئيات الناموس الذى كان مشهوراً في زمانه .

وذكر أفلاطون اشجار السرو . وذكر الطريق [5] الذى كان المجيب والسائل يسلكانه ومنازله . فظنّ اكثر الناس ان تحت ذلك معانى دقيقة ، وانه اراد بالاشجار : الرجال ، ومعانى صعبة متعسّفة مستكرهة يطول بذكرها

---

(١) ل : وواضعها . وفي ج : واضعها .

(٢) Zeus = أبو الالهة ، ربالارباب .

(٣) قرأها ج : السبب . وما أثبتناه في المخطوط ، وفي البيرونى : « ما للهند من مقولة » ص ١٩٠ .

(٤) قرأها ج : وضع ـ وهو غير صحيح .

(٥) هو الطريق من كنوسوس الى كهف ومعبد زيوس ، وكانا على جبل دكتيه Δικτη واسمه اليوم لاستى (وارتفاعه ٢١٨٥ م) . وفى كهف دكتيه قام النحل باطعام زيوس .

القولُ . وليس الأمر كما ظنوه ؛ لكنه اراد بذلك التطويلَ ووَصلَ ظاهر الكلام بما شاكله في معنى غير ما هو غرضه ، ليخفي ما قصده .

ثم عمد الى احكام ذلك الناموس المشهور عندهم ، فبحث عنها وطلب وجه الصواب فيه وموافقته لما يوجبه العقل السديد ، وهو : الاجتماع على الطعام ، واتخاذ الأسلحة الخفيفة المحمل . وبيّن ان الفوائد في مثل ذلك كثيرة : منها ما يكون فيه من التآلف والمعاونة لما في طرقهم من الوعورة، وان اكثرهم مشاة غير ركبان . ثم بيّن ان اتخاذ الاسلحة الموافقة واقتناءها والاجتماع والتآلف هى أشياء ضرورية لما في الطباع من الحرب الدائم عامّة ولأولئك القوم خاصة . وبيّن أيضاً الفوائد التى تحصل من الحرب ، وعدّ أقسام الحرب عدّاً مستقصى ، وبيّن الخاص منه والعام . ثم تأدّى القول[1] حتى ذكر من فوائد الناموس أشياء كثيرةً منها : مغالبة المرء نفسه وطلب القدرة على قمع الشرور النفسانية [٣] والتى من خارج ، وطلبُ العدل في الأمور .

وبيّن أيضاً المدينة الفاضلة في هذا الباب : ما هى ؟ والمرء الفاضل : من هو ؟ وذكر [2] أية (هى) المدينة الغالبة وأيّ (هو) الرجل الغالب بالحق والصواب . وبيّن أيضاً صدق الحاجة الى الحاكم ووجوب طاعته وما في ذلك من المصالح . ووصف الحاكم المرضِيّ : من هو ، وكيف ينبغى أن تكون سيرته في قمع الأشرار ونفى الحروب عن الناس بالرفق وحسن التدبير وأن يبدأ بالأولى فالأولى وهو الأدنى فالادنى .

---

(١) ج يضيف : تأدى (الى) القول . . . ــ وهذه اضافة فاسدة ، لانه تكلم فى أمر الحروب من قبل ، فهو لم يتأد « (الى) القول فى امر الحروب » . والمقصود أن افلاطون تأدى به القول فى امر الحروب حتى ذكر ... فان كان ثم واجب لاضافة شىء ، فليضف : « به » : تأدى (به) القول ...

(٢) ج : وذكر أنها وانه المدينة والرجل الغالبة والغالب . . . ــ وكل هذا تحريف لا يعطى معنى .

وبيّن صدق حاجة الناس إلى رفع الحروب من بينهم وشدّة ميلهم إلى ذلك لما فيه من الصلاح . ولا يمكن ذلك إلاّ بلزوم الناموس ، واقامة أحكامها ؛ وأن الناموس متى أمرت بالحروب فذلك لطلب السلم ، لا لطلب الحرب ، كما يؤمر بالمكروه لما في عاقبته من المحبوب أخيراً .

وذكر أيضاً أن اليسار لا يكفى المرء في معاشه دون الامن . واستشهد على ذلك بشعر رجل معروف عندهم ، وهو شعر طرطاوس (١) . وبيّن أن الشجاع الممدوح ليس هو المقدام في الحروب الخارجة ، لكن (٢) والغالب لنفسه والمدبّر لايجاد (٣) السلم والأمن حيثما أمكنه . واستشهد على ذلك بالاشعار المشهورة عندهم .

ثم بيّن أن غرض واضع النواميس فيما (٤) يحتكم من ذلك و يضعه هو ابتغاء وجه الله عزوجل وطلب الثواب والدار الآخرة واقتناء الفضيلة العظمى التى هى فوق الفضائل الخلقية الاربعة . وبيّن أنه قد يوجد في الناس متشبّهون بأصحاب النواميس وهم أقوامٌ لهم أغراض مختلفة ، فيسرعون في وضع النواميس ليبلغوا بذلك مقاصدهم الرديئة . وانما قصد لذكر هؤلاء ليحذّر (٥) الناس من الاغترار بأمثالهم .

وقسّم الفضائل وبيّن أن منها ما هى انسية ، ومنها ما هى الهية ؛ وأن الإلهية آثرُ من الانسيّة ، وأن المقتنى الإلهية لا يعدم الإنسية ،

---

(١) = Τυρταιος Tyrtaeos شاعر ايلجيائى يونانى ، ذكره أفلاطون فى « النواميس » ص ٦٦٧ أ ، ٨٥٨ هـ ، الخ .

(٢) ج : لكن (. . .) والغالب ـ أى أنه افترض وجود نقص ؛ ولكن لا داعى لهذا الافتراض اذ الكلام متسق بدونه .

(٣) بدون نقط فى الاصل . وقرأها ج : الاتخاذ .

(٤) ج : فيما يحتلم من ذلك ويصيبه ـ وكل هذا تحريف . وذكر فى الهامش : ربما كانت : يـ ـلم .

(٥) ج : ليتحذر !

والمقتنى الإنسية ربما فاتته الإلهية والإنسية : كالقوة ، والجمال ، واليسار والعلم ، وغير ذلك مما قد عدُّوه في كتب الاخلاق .

وذكر أن صاحب الناموس الحقّ هو الذى يرتّب هذه الفضائل ترتيباً موافقاً ليتأدّى ذلك الى حصول الفضائل الإلهية ، لان الفضيلة الانسانية ، متى استعملها صاحبها على ما أوجبه الناموس ، كانت الهية . ثم بيّن أن أصحاب النواميس يقصدون الى الاسباب التى بها تحصل الفضائل فيأمرون بها ، ويؤكّدون على الناس ملازمتها لتحصل بحصولها الفضائل والاسباب : من [1] التزويج الناموسى وترتيب الشهوات واللذات والاخذ من كل واحدٍ منها بالمقدار الذى يطلقه الناموس . وكذلك الامر في [٤] الخوف والغضب والامور القبيحة والامور الجميلة وغير ذلك مما يكون أسباباً للفضائل ، ثم بيّن أن زاوش وافولون [2] قد استعملا تلك الاسباب كلها في ناموسيهما . وبيّن الفوائد الكبيرة في واحدٍ واحدٍ من أحكام شريعتهما ، مثل الصيد والاجتماع على الطعام وامر الحرب وغير ذلك . وبيّن أيضاً أن الحرب ربما تكون بالضرورة ، وربّما تكون بالشهوة والايثار ؛ وبيّن أيّما منها هى التى تؤثر وتستلذ ، وأيما منها هى التى بالضرورة .

وذكر في عُرض [3] كلامه ان المحاجة التى تجرى بين السائل والمجيب ربّما أدّت الى ذكر بعض الاشياء الجميلة المؤثرة بالتقبيح لها والوضع منها وانما المقصود بذلك البحثُ والتنقير [4] لتثبت فضيلتها وينفى الظنّ عنها

(١) ج : هى . وفى المخطوط كما اثبتنا ، وهو الصحيح ، اذ «من» هنا بيانية ، تبين الاسباب .

(٢) زاوش = Zeus, Zeus : افولون = Απολλων . و فى المخطوط و ج : افولين .

(٣) ل ، ج : عروض .

(٤) ج : والتدبر ــ وما اثبتنا هو الصحيح .

وتتيقن صحتها وايثارها . وذلك صواب . وصيّر ذلك معذرة للقائل في تدمير [١] شيء من أحكام الناموس : اذ كان نيّته [٢] القصد والنظر ، لا المعاندة والمناصبة . ثم شرع في ذم بعض الاحكام المعروفة عندهم في تلك النواميس وذكر أن التصديق بمثل تلك الاحكام ، مع ما يظنّ بها من أول الامر من الاختلال ، انما هو من عمل الصبيان والجهّال ، وأن الواجب على العاقل أن يبحث عن أمثالها لينفي الرّيب عنه بذلك ، ويقف على حقائقها .

ثم بيّن أن من أصعب الأشياء العمل بما يوجبه الناموس ، وأن المراء [٣] والدعوى سهلٌ جداً . ثم ذكر بعض الأحكام التي هي مشهورة من نواميس متقدمة : من ذلك أمر الأعياد ، وأنها في غاية الصواب ، لما في ذلك من اللذة التي يميل إليها جميعُ الناس بطباعهم وما وضعوا في ذلك من الناموس التي تجعلها [٤] الآلهة ؛ ومدح ذلك وصوّبه ، وبيّن فوائده . ومن ذلك أيضاً شرب الخمر وما في ذلك من الفوائد إذا استعملت على ما أوجبه الناموس وما يتولد منه إذا استعمل على غير تلك الجهة .

ثم حذّر من الظن بالغالبين أنهم أبداً على الصواب ، وبالمغلوبين أنهم أبداً على الخطأ ، وأن [٥] الغلبة ربما تعرض من كثرة القوم ، وقد يجوز أن يكونوا مبطلين . فلا ينبغي أن يغترّ الإنسان بالغلبة ، بل يتأمّل أحوالهم وأحوال نواميسهم : فان كانوا محقين ، فسواء كانوا غالبين أو مغلوبين . على أن المحقّ في أكثر الأمر غالبٌ ، وإذا صار مغلوباً فبطريق العَرَض .

---

(١) ل : تدبير . ويقترح ج اصلاحها الى : تغيير . وتصحيحنا يتفق اكثر على رسم الكلمة .

(٢) ج : محبته — وهو فاسد .

(٣) ل : العراء . وقد أصلحها ج الى : المراء على أساس أنه يقابلها فى الاصل اليونانى كلمة αμΦισβητησις (« النواميس » ٦٣٦ أ) .

(٤) ل : « الذى يجعلها الالهية » والتصحيح عن ج .

(٥) ل : وبان — والتصحيح عن ج .

ثم ذكر أن واضع النواميس بالحقيقة ليس هو كل من يروم ذلك ؛ لكن من خلقه الله وهيّأه لوضع النواميس ؛ وكذلك كل رئيس في صناعة ، مثل الملاّح وغيره . ثم حينئذ سواء في وقت فعله ووقت إمساكه عن الفعل هو مستحقٌ لاسم الرئاسة . وكما أن الممسك عن الفعل [٥] بعد أن عرف بالصناعة مستحقٌ لاسم الرئاسة ، كذلك الفاعل لها إذا لم يحسنها ولم يكن ماهراً [١] بها ومتهيأ لها لا يستحق اسم الرئاسة .

ثمّ بيّن أن واضع النواميس ينبغى أن يكون مستعملاً لها أولاً ثم آمراً بها . فإنه متى لم يستعمل ما يأمر به ، ولم يُلزم نفسه ما يُلزمه غيره ، لا يقع أمره وقبول قوله من أنفس المأمورين ذلك الموقع الجميل اللائق - كما أن الذى يسوس الجنود إذا لم يكن بطلا يمكنه ملاقاة الحرب بنفسه لا تقع سياسته الموقع اللائق . وأتى على ذلك بمثل من السكارى ، وقال إن كان مصرّفهم ورئيسهم أيضاً سكران مثلهم ، فان تدبيره لا يقع موقع الصواب ، بل ينبغى أن يكون صاحياً في غاية الذكاء والمعرفة والتيقظ ليمكنه تدبير السكارى . وبحقّ ما قال : ذلك أن واضع النواميس متى كان جاهلا مثل القوم ، فإنه لا يمكنه وضع الناموس الذى ينفعهم .

ثم ذكر أن التأديب والارتياض مما ينتفع به في المحافظة على النواميس وأن من أهمل نفسه ، أو أهمل من هو تحت يده ، أورثه ذلك خللا عظيماً.

[٢] ثم ذكر أن المرء متى اشتهر بجودة الجدل والكلام وغزارة القول والاقتدار عليه ، فإنه مهما قصد أمراً من الأمور ومدحه ووصفه ، يظن به أن ذلك الأمر فى نفسه ليس هو من الفضل الذى يصفه به ، وإنما يصفه بقدرته على الكلام . وهذه بليّة تعرض للعلماء كثيراً . فالواجب على السامع الكلام أن يتأمل الامر نفسه بعقله تأملا صحيحاً مستقصى : هل توجد فيه

(١) فوقها فى المخطوط : جاهزا .

(٢) ل : عليها .

تلك الاوصاف المذكورة فيه ، أو إنما هى أشياء يصفها المتكلم إما بقدرته على الكلام والذلاقة [١] ، وإمّا لمحبته لذلك الشيء وحسن رأيه فيه . فان وجد الامر فى نفسه شريفاً مستحقاً لتلك الصفات فلينف الظنّ الذى وصفناه عن خلده . والناموس في نفسها شريفة فاضلة . وكل ما يقال منها وفيهافهى أفضل من ذلك .

ثم بيّن أنه لا سبيل إلى معرفة حقائق النواميس وفضيلتها وحقائق جميع الأشياء إلاّ بالمنطق والتدرّب فيه ، وأن الواجب على الناس أن يتدربوا فيه ويرتاضوا به وإن لم يكن غرضهم في أول الأمر الوقوف على حقيقة الناموس ، فجائز ، إذ ذلك ينفعهم باخرة [٢]. واتى على ذلك بأمثلة من الصناعات ، كالصبىّ الذى يتخذ الابواب والبيوت على جهة اللعب فتحصل في نفسه من الصناعات ملكات وقنيات ينتفع بها اذا رام الصناعة بالجدّ . ثم عطف على صاحب الناموس ، وذكر أن ارتياضه منذ صباه ، بالامور السياسية وتأمل صوابها وخطئها مما ينفعه إذا توسط الامر بالجد فيه [٦] فانه يصير حينئذ بحيث يمكنه ضبط نفسه والصبر على ما هو بصدده ، لما قد تقدّم له ومضى من الارتياض والتدرّب بذلك الأمر .

ثم شرع يبيّن أن في نفس كل انسان قوّتين متقابلتين بينهما مجاذبة وأنه يوجد له حزن وفرح ، ولذة وأذى ، وسائر المتقابلات ؛ و أن إحدى القوتين تمييزية والاُخرى بهيمية ، وأن فعل الناموس إنما يكون بالتمييزية لا بالبهيمية . وبيّن أن المجاذبة التى تقع من جهة [٣] القوة البهيمية شديدة صعبة ، والتي تكون من جهة التمييزية ألين وألطف ، وأن الواجب على

---

(١) هكذا فى المخطوط ، ولم يستطع ج قراءتها فأصلحها الى : البلاغة . والذلاقة: الفصاحة وانطلاق اللسان .

(٢) ج : باخره ـ وهذا خطأ . وبأخرة = فى آخر الامر ، أخيراً ، بعد زمان .

(٣) فى المخطوط : جملة . ويقترح كراوس (فى هامش نشرة جبرييلى ص ١٠) : جهة.

الرجل الواحد أن يتأمل أحوال نفسه في تلك المجاذبات فيتبع التمييزى . وعلى أهل المدينة بأسرهم إذا لم يقدروا على التمييز بأنفسهم أن يقبلوا الحقّ من واضعى نواميسهم وممّن هم [١] على طريقتهم والقائلين بالحق فيهم والأخيار الصالحين .

ثم بيّن أن احتمال الكد والتعب الذى يأمر به صاحب الناموس حقٌّ وفي غاية الصواب لما يتلوه من الراحة والفضيلة ، كما أن الأذى الذى يلحق شارب الأدوية الكريهة محمودٌ لما يتأدّى إليه أخيراً من راحة الصحة .

ثم بيّن أن الاخلاق توابع ومشابه ينبغى أن يميّز بينها وبين أضدادها مثل أن الحياء محمود ؛ وإذا أفرط فيه صار عجزاً ومذموماً ، وأنّ الظنّ الجميل بالناس محمود وسلامة الصدر . فاذا كان ذلك مع الأعداء صار مذموماً . وكما أن الحذر محمود فإذا أفرط صار جُبناً واحجاماً فصار مذموماً . وبيّن أن المرء إن وصل إلى غرضه المقصود ، وإن كان في غاية الحسن والفضل ، لكنه يسلك إليه طريقاً غير محمود ـ فذلك مذموم ، وأن الأحسن [٢] من ذلك أن يصل إلى مقصوده بما يكون جميلاً مؤثراً .

ثم ذكر أمراً نافعاً : وهو أن الواجب على العاقل أن يدنو من الشرور ويعرفها لئلاّ يقع فيها ، وليحسن حذره منها . ومثّل على ذلك مثالاً من الشرب . وبيّن أن الصاحى ينبغى أن يدنو من السكارى ويحضر مجالسهم ليعرف المقابح التى تتولد من السكر ، وليعرف وجه التحرز من المقابح والمذامّ التى تعرض فيما بينهم : من ذلك أن الضعيف البدن ربما شرب أقداحاً ، فظنّ بنفسه قوة ليس [٣] فيه شيء (منها) ؛ فيروم المصاخبة [٤]

---

(١) ل : هو ... فيه .

(٢) ل : احسن .

(٣) ج : ليس منه شيء ـ وهذا تحريف غير مستقيم المعنى .

(٤) صاخبه : باداه فى الصخب .

والقتال لما يظنّ بنفسه من القوة ، فتخذ له قوته ؛ وأشياء أُخر كثيرة تعرض للشّراب [١] .

ثم بين أنه ينبغي لمن رام اقتناء فضيلة من الفضائل أن يجتهد أولا في نفي الرذيلة التي تقابلها : فإنه قلمّا تحصل الفضيلة إلاّ بعد ذهاب الرذيلة .

ثم بيّن أن لكل طبيعةٌ فعلا توافقه خاصة . فواجبٌ على المرء وعلى صاحب الناموس [٧] أن يعرف ذلك ، ليضع كل حكم من أحكامه عندما يوافقه ويلائمه ، لئلاّ يضيع : فإن الشيء إذا لم يكن في موضعه ضاع ، ولم يتبيّن له أثر .

المقالة الثانية

بيّن في هذه المقالة أن في الإنسان أشياء طبيعة هى أسبابٌ لا خلاقه وأفعاله . فينبغى لواضع النواميس أن يقصد إلى تلك الاشياء فيقوّمها ويضع النواميس التى تقوّم تلك الاشياء : فإنها إذا تقومت ، تقوّمت الاخلاق والافعال بتقويمها . وأظنه [انه] يعنى بالصبيان جميع المبتدئين ، سواء كان ذلك في السنّ أو العلم أو في الدين .

وبيّن أن ملاك الاشياء الطبيعية [٢] وأمّهاتها هى اللذة والاذى ، وأن بهذين تحصل الفضائل والرذائل ، ثم من بعد ذلك بآخرة [٣] الحلمُ والعلوم ويسمى تقديم [٤] هذين : التأديب والارتياض . ولو أن صاحب الناموس أمر الناس باجتناب اللذات رأساً ، لما استقامت له الناموس ، ولا تمسكوا بها ، لما في الطباع من الميل إلى اللذات . لكنه اتخذ أعياداً وأوقاتاً يستلذّونها

(١) جمع شارب .

(٢) ل : للطابيعة . والتصحيح فى ج .

(٣) ج : بآخره ـ وهذا خطأ .

(٤) كذا فى ل ؛ وربما كان صوابها : تقويم .

فتكون تلك لذات إلهية . وكذلك ما أطلقوا من أنواع الموسيقى لما علموا من ميل الطباع إلى ذلك ، وليكون الالتذاذ بها إلهياً . وأتى على ذلك بالامثلة (١) مما كانت مشهورة عندهم ، مثل الرقص والزمر . وبيّن أن في كل شيء يوجد ما هو حسن ، وما هو قبيح . والحسن في أنواع الموسيقى ما هو موافق للطبع الجيّد ، وما يحث على الاخلاق الجميلة النافعة ، مثل السخاء والشجاعة . والقبيح ما يحث على ضد ذلك . وأتى على ذلك بالمثال من الالحان والاشكال التى كانت موجودة في هياكل مصر وعند أهلها ، مما كانت تعين على التمسّك بالسّنن . و بيّن أنها كانت إلهية .

وبيّن أيضاً أن كل من كان في سنّه احدث ، كان إلى الفرح بتلك اللذات اقرب ؛ ومن كان اسنّ فهو اسكنُ وانبت . وصاحب الناموس الحاذق هو الذى يأتى بالناموس المهيّج (٢) للجميع نحو الخير والسعادة . وايضاً فان لكل طائفة ولكل جيل من الاجيال ولكل اهل بقعة طباعاً خلاف طباع الاخر الباقية . والحاذق من يأتى بنوع من الموسيقى (٣) ، وغير ذلك من أحكام السّنَن ، يغلب تلك الطباع ويقهرها على القبول للناموس ، مع اختلاف تلك الطباع وتباينها في اخلاقها وكثرتها ، لا الذى يأتى بشيء منه يغلب قوماً دون قوم ، فان ذلك مما يمكن اكثر الممارسين لذلك الشيء بطبعه من جملة اولئك الطائفة ، وايضا فان الذى يأتى بناموس يقهر به الرجل العالم المحتنك (٤) افضل ممنْ يأتى بناموس يقهر به جماعة ليسوا بعلماء ولا محتنكين ، كالمغنى الذى يطرب ذا السنْ المحتنك [٨] الصّمد الصّلد .

---

(١) ج : ما .

(٢) قرأها ج : المبهج ـ ولا معنى لها هنا . والمهيج بمعنى : الحاث ، الباعث ، الدافع .

(٣) ل : الموسيفار . وقد تركها ج على حالها .

(٤) احتنكت التجارب الرجل : حنكته . احتنك الرجل: صار حكيماً مهذباً . واسم الفاعل : محتنك .

وينبغى لصاحب الناموس وللقائمين بها وبأعبائها [١] ان يضبطوا امور الناس على كثرتها واختلافها حتى لا يخفى عليهم من امورهم شيء ـ ضبطاً كلياً باستقصاء ولا يهملوا منها شيئاً : فإنهم متى آنسوا إهمالهم استعانوا [٢] عليهم بكل ما امكنهم : فإن الشيء إذا أُهمل مرة او مرّتين واكثر ، اندرس وذهبت حدّته ؛ كما أنه إذا استعمل مرة أو مرّتين صار عادة لا تترك ، ويتأكّد بقدر الاستعمال له ، ويندرس بقدر الإهمال له ، ولا يعرفه حدث السن (من) الصبيان ، بل يؤخذون به ويعملون عليه : فإنهم إذا تعوّدوا السرور واتّباع الشهوات والالتذاذ بأضداد الناموس ، عَسُر حينئذ تقويمهم [٣] [له] ، بل ينبغى أن يكون الالتذاذ لهم بقوانينه ، وأُخذ الرجال والصبيان بملابسته والاستعمال له .

ومخاطبة صاحب الناموس لكل طائفة من الناس ينبغى أن تكون بما هو أقرب إلى أفهامهم وعقولهم والتفهيم لهم بما يطيقونه : فإنه ربما صعب على الناس فهمُ الشيء أو عجزوا عن العمل به ، فتصير صعوبة داعية لهم إلى رفضه وباعثة لهم على تركه واطراحه . وانى على ذلك بمثال من الطبيب الحاذق الرفيق الذى يقدّم إلى [٤] المريض ما ينفعه من الأدوية في أغذيته المألوفة المشتهاة .

ثم إنه أراد ان يبيّن ان الخير إنما يكون بالإضافة [٥] ، لا على الإطلاق . واستشهد على [illegible] بشعر قد [illegible]ذكر فيه الخيرات التى

(١) كذا فى المخطوط ، ويريد [illegible] اصلاحها الى : احكامها ـ ورسم الكلمة بعيد عن هذا الاصلاح ، وقد قرأ ما فى المخطوط [illegible] : باعيائها .

(٢) قرأها ج : استعافوا ؛ واقترح : استعصوا . واستعان على فلان : عمل ضده .

(٣) زيادة فى ل نقترح حذفها ؛ وقد تركها ج على حالها .

(٤) ج : على ـ وهو خطأ .

(٥) بالاضافة = نسبى .

يعدّها قومٌ دون قومٍ خيرات ، مثل الصحّة والجمال والثروة . وتبيّن ان هذه كلها خيرات للأخيار ، فأما الاشرار والجائرون فليست لهم بخيرات ولا مؤدية لهم الى السعادة أيضاً ، حتى الحياة : فانها شرٌّ للاشرار ، كما انها خيرٌ للاخيار . فمن ذلك يصحّ ان الخير إنما يكون بالاضافة . وهذا معنى ينبغي أن يعنى به صاحبُ الناموس جدّاً ، وكذلك الشعراء وجميع الذين يدوّنون اقاويلهم ، لئلاّ يفهم عنهم ما ليس بصحيح .

ثم بيّن أن القول بأن الخيرات كلها لذيذة في العاجل ، وأن كل(١) ما هو جميل وخيرٌ فهو لذيذ وخير ، وأن عكس هذا صحيح - هو قول غير برهاني . (إذ) الكثير من الاشياء اللذيذة ليست خيراً ، وهي جميع ما تلتذّ به اولو العقول الضعيفة . ولعمري إنّ الخير قد يكون لذيذاً عند من يعرف عاقبته . فأمّا عند من لم يستيقن عاقبته ، فلا . وكذلك القول في السير العادلة (٢) وانها تنعكس على الخيرات .

ثم بيّن ايضاً ان الحكم الواحد بعينه ليس واجباً على جميع الناس التمسك به ، بل لكل طائفةٍ احكامٌ لا تجب على غيرهم . واتى على ذلك بالمثال من الرقص (٣) وأسنان [٩] الناس واختلافهم في احواله واستعماله سواء اختلفوا بالسنّ او بحال اخرى من الاحوال التى تعرض لهم في بعض الاوقات دون بعض . وذلك ان الشيء إذا استعمل في غير موضعه لا يكون له من الرونق والرواء والاستحسان والقبول (٤) ما يكون له إذا استعمل في

---

(١) في صلب ل : كلها . وفي هامش ل ما اثبتنا .

(٢) يقترح بلسنر (في هامش ج) اصلاحها الى : المائلة (بالعين المهملة) - ولا معنى لها هنا . وفي الترجمة التى قام بها جبربيلي يرد **de moribus iniustis** وهي لا تتفق لا مع اقتراح بلسنر ولا مع نص المخطوط . فمن أين جاءت ؟ !

(٣) ل : الرقس

(٤) ج : القول - وهذا خطأ فاحش .

موضعه اللائق به . ومثّل على ذلك بأمثلة منها : ان الشيخ الذى لا يليق به ان يزمر او يرقص ، إذا فعل شيئاً من ذلك و ما اشبهه في محفل من الناس فانهم لا يهشّون لذلك ولا يستحسنونه منه . وكذلك إذا لم يكن هنا لك حالٌ توجب الزمر والرقص ففعل شيئاً من ذلك فانه يكون شنيعاً قبيحاً جداً . كذلك جميع الاشياء إذا فعلها من لا يليق به فعلها ، أو فعلها في موضع او وقت لا يحسن فعل مثلها في مثله ، او فعلها لغير موجب يقتضيها — كان ذلك سمجاً غير لائق ولا مستحسن ، وكان داعياً للنـّظار إلى رفضه واستقباحه واستسماجه ، لا سيما إن كانوا غير محتنكين .

ثم بيـّن أيضاً أن اللذة إنما تختلف باختلاف الناس واختلاف حالاتهم وطباعهم وأخلاقهم . وأتى على بيان ذلك بأمثلة من الشجعان ومن أصحاب الصنائع : فإن اللذيذ عند صاحب كل صناعة غير اللذيذ عند صاحب الصناعة الأخرى ؛ والمستقيم كذلك ، والجميل كذلك ، والمعتدل كذلك . ثم أشبع القول في هذا الباب ليبيّن أن هذه الأشياء كلها جميلة وقبيحة بالاضافات ، لا بأنها في أنفسها جميلة أو قبيحة . وقال إن أصحاب الصناعات متى سئلوا عن هذا المعنى ، أقرّوا به لا محالة .

ثم بيّن أن الذى لا يعلم ماهية الشيء ولا ذاته وآنيته ، لا يمكنه ترتيب أجزائه وموافقته ولوازمه وتوابعه بتصيّده له . وإن ادّعى ذلك مدّعٍ فقد ادعى باطلاً . وأيضاً فإن الذى يعرف ماهيته ، ربما خفى عليه حسنه وجودته ورداءته وقبحه . والكامل المعرفة بالشيء هو الذى يعرف من الشيء ماهيته ثم حسنه ثم جودته ، ورداءته وقبحه . وهكذا الأمر في النواميس وفي جميع الصنائع والعلوم . فينبغى أن يكون الحاكم عليها بالجودة ، أو التقصير والرداءة قد اقتنى منها هذه الأشياء الثلاثة المقدّم ذكرها ، وأحكمها إحكاماً جيداً . ثم بعد ذلك يحكم عليها ليكون حكمه صواباً مستقيماً . وأفضل

من يحكم [١] منشئه [٢] وواضعه إذ عند منشئه وواضعه بتلك العلوم الثلاثة ، قدرة منه على وضع ما يليق بكل حال وضعه . فأمّا مَن عَدم تلك العلوم الثلاثة والقدرة ، فكيف يقدر على وضعه وانشائه ! وليس هذا بخاصّ للنواميس فقط ، بل ولكل علم ولكل صناعة . وأتى على ذلك بأمثلة من الأشعار وأوزانها [١٠] والحانها [٣] ، ومن الموسيقى والواضعين لها والمستعملين لضروبها .

ثم طوّل القول في ذكر الرقص والزمر . وغرضه كله بتلك الامثلة أن يبيّن أن كل حكم من أحكام الشريعة والسّنة ينبغي أن يستعمل في موضعه اللائق به ، ومع من يحتمل ذلك . وأن فساد الانتقال واستعمال الشيء في غير موضعه اللائق به أشدّ وأقبح من تركه رأساً . ووصف المدح الذى لحق مستعمل ألحان معروفة عندهم في أمكنتها وعند أهلها ، وذكر الذمّ الذى لحق من غيّر وبدلّ واستعملها في غير وقت يليق باستعمالها حتى هيّج بلايا وشروراً . وكان لصناعة الغناء عند اليونانيين شأنٌ عجيب ، ولاصحاب النواميس بها عنايةٌ تامّة . وهى على الحقيقة نافعة جداً لنفوذ عملها في النفس خاصة ؛ والناموس خاصٌ بالنفس ؛ فلذلك ما أطنب في القول في هذا الباب إذ الرياضة التى يحتاج إليها في الابدان إنما هى لاجل النفس ، وإنالابدان متى استقامت أدّت إلى استقامة النفس .

ثم بيّن معنى آخر يليق بما وصفه ، وهو أن الشيء [٤] الواحد قد يكون استعماله من ناموس ، وتركه من ناموس آخر . وليس ذلك بشنيع ولا قبيح ، إذ الناموس إنما يكون بحسب ما يوجبه الحالُ لتأدّى بالناس

(١) ل : من الحكم . وأصلحها ج هكذا : من حكم (عليه) .

(٢) واو العطف ناقصة فى ل .

(٣) ل : انحائها . والتصحيح اقترحه كراوس (فى هامش نشرة ج ص ١٥) .

(٤) ل : كالواحد . والتصحيح فى ج .

إلى الخير الاقصى وطاعة الالهة. وأتى على ذلك بمثال من الخمر وشربه [١] وأنه كان يستعمله طائفة من اليونانيين القديمة ويهجره طائفة أُخرى حتى عند الضرورة أيضاً . والضرورة الداعية إلى شربه هى الحال التى يحتاج فيها إلى عدم العقل والمعرفة [٢] : كالولادة ، والكيّ ، والمعالجة المؤذية للبدن وكذلك الحال التى (فيها) يتداوى به لاجتلاب صحّة لا يجلبها غيره .

المقالة الثالثة

ابتدأ يبيّن أن وضع النواميس ودروسها وتجديدها ليس هذا شيئاً محدثاً في هذا الزمان ، لكنه شيء قد كان في الازمان القديمة ، وسيكون فيما يأتي منها . وبيّن أن فساد الناموس ودروسها يكون من جهتين : احداهما [٣] لمرور الازمان الطوال عليها ، والاخرى للحوادث العامّة التى تحدث في العالم ، مثل الطوفانات والامراض الوبئة المفنية للناس .

ثم أخذ يبين كيف يكون نشوء العمارات ، وكيف تحدث الاحوال التى يحتاج فيها إلى السياسات والنواميس؛ ويأتى على ذلك بأمثلة من الطوفان [٤] التى يغرق منها سائر المدن ثم تبتدىء المدينة تتعقد وتنمو . ويسمى أقواماً ومدناً كانت معروفة عندهم في ذلك الوقت : كيف خربت ثم نشأت بدلها مدنٌ أُخر [١١] . وإن الناس ، فى بدء ذلك الامر ، كانت لهم أخلاق محمودة ؛ حتى إذا كثروا تغيّرت تلك الاخلاق ، مثل أنهم فى ذلك الوقت أعنى بعقب الطوفان ، كانوا ينظرون بعضهم إلى بعض ببشاشة ، ويتآنس

(١) الخمر : مؤنثة ، وقد تذكر (راجع « لسان العرب » تحت الكلمة) ؛ لكن التأنيث هو الاشهر .

(٢) اى كوسيلة للتخدير .

(٣) ل : احديها .

(٤) غريب من الفارابى عد كلمة « طوفان » مؤنثة ، كما فعل أيضاً فى عده كلمة « ناموس » مؤنثة .

بعضهم ببعض . فلما كثروا ابتدأ الحسد بينهم قليلا قليلا حتى تباغضوا وتقاطعوا وتهاجروا وتحاربوا . وأيضاً فإن الصناعات قد ذهبت فى ذلك الوقت أعنى بعقب الطوفان ، حتى ابتدأوا قليلا وأوّلا فأوّلا في إنشائها (*) على حسب ما تضطرهم الحاجة إليه ، مثل احتفار المعدن وقطع النبات واتخاذ المصانع والبيوت ، وغير ذلك مما لا تعسر - على من نظر في أصل الكتاب[١] وتأمل قليلا - معرفته [٢] ، حتى يعلم ان اسباب الصناعات إنما تكون اولا من حيث هى ضرورية ، ثم بآخرة [٣] للاشياء الجميلة الحسنة كاتخاذ اللباس للغطاء وستر العورة والتوقى من الحرّ والبرد ، ثم [٤] بآخرة اعتمد على الجيد منها والحسن . وكذلك القول في جميع ما سواه . وبيّن ان المدن والحصون والاكنان إنما اتخذها الناس في اول الامر تحصّناً من السباع والحيوانات الضارية والاشياء المؤذية ، ثم صار بآخرة [٥] لتحصين بعضهم من بعض ، وذلك بعد ما نشأ فيما بينهم الحروب وأولا فأولا .

وبين أيضاً امر السّنن كيف يكون ، وانه [٦] إنما يكون بين الاولاد من السّنن ما كان [٧] يسير (عليه) الآباء ، ثم صار بآخرة [٧] - إذا تأدت تلك إلى العصبية - تضطر الحاجة أولا إلى وضع الناموس العامّى الذى يجمع السّير المختلفة وأهل البيوتات [٣] الكبيرة وابناء الآباء الكبيرين على شىء

(*) ل : انشائهم .

(١) أى كتاب « النواميس » فى أصله (المترجم) الكامل .

(٢) فاعل : يعسر .

(٣) ج : بآخره - وهو خطأ . وهى تقابل قوله : « أولا » .

(٤) ج : بآخره .

(٥) ل : انها - لكن الهاء هنا ضمير الشأن ولا تعود الى « السنن » .

(٦) ل : لمكان . والتصحيح عن ج .

(٧) ل : البيوات . والتصحيح فى ج .

واحد مما فيه صلاحهم [١]. واستشهد على ذلك بقول اوميرس الشاعر يصف مدينة ايليانس [٢]، وكيف كان السبب فيها.

ثم بين المغالبة التى تكون من جهة العصبية والبغضاء والقهر الذى يلحق أهل مدينة من مدينة اُخرى، وان تلك لا تجدى نفعاً، إذ ليست ناموسية. ومثل على ذلك المدن التى حاصرها اليونانيون القدماء وغلبوا عليها وكيف حالها في هذا المعنى.

ثم أخذ يبيّن أن المدينة الواحدة التى فيها ملكٌ وله سيرةٌ قد سار بها الناس السكان [٣] فيها انما تفسد سيرهم وتصير معدومة [٤] بجهتين: احداهما بفساد يلحقها مِن قِبَل القوم انفسهم وتركهم استعمال ما ينفعهم استعماله؛ والاخرى تغلّب ملك آخر عليهم. وهذا ربما كان ناموساً. وإذا كان ناموساً فقد يجتمع الملك والملكان والملوك على مدينة واحدة فتقهرها لتقبل الناموس الالهى [٥]، كما ذكر في الامثلة التى اتى بها من المدن التى كانت مشهورة عندهم حينئذ. وبيّن أيضاً ان بعض اهل المدن ربما يفسدون سنتهم أسرع مما يفسدها [٦] [١٢] أهلُ مدينة أُخرى لسوء طباع القوم، كما بيّنه في أمثلته.

ثم أخذ يبيّن ان الاستحسان ربّما يؤدى إلى التمسك بالناموس. ويذكر أن المرء قد يستحسن الشيء الذى ليس هو في نفسه خيراً، فكيف

(١) ل: صلاحه. والتصحيح فى ج.

(٢) ل: ابليانس. وايليانس = Ιλιος، وكثيراً ما نجدها فى التراجم العربية برسم: ايليا.

(٣) ج: لسكان – وهو تحريف.

(٤) ل: معلومة. والتصحيح فى ج.

(٥) هنا يعد الفارابى كلمة «ناموس» مذكراً، لا مؤنثاً كما فعل حتى الان.

(٦) ل: يفسده.

يعمل في استحسانه الناموس ولعله ليس هو خيراً ولا مؤدياً إلى السعادة ؟ !
ويذكر صعوبة هذا التمييز . وأتى على ذلك بأمثلة ممن رأى سفينة عجيبة
واستحسنها واشتهى أن تكون له ، أو رأى غنى ومالاً جليلاً يستحسنه
فيشتهى على المكان [١] ان يكون له ؛ وربما كان ذلك ليس بخير مطلق .
وبين أيضاً أن الصبى قد يتمنى أن تكون له أشياء يستحسنها ما دام صبياً
فاذا جاوز حدّ الصّبا لم يتمنّها ولم يستحسنها ، وتلك الأشياء هى هى
بأعيانها لم تتغيّر . ثم أعطى البرهان على أن الشيء المستحسن الذى هو
بالحقيقة خيرٌ (خيرٌ) من المستحسن الذى ليس بخير ، فقال : نحن نرى
الصبىّ يستحسن الشيء الواحد ، وأبوه لا يستحسن ذلك الشيء ، بل يدعو
الله ان يزيل ذلك الاستحسان عنه لأن أباه عاقل ، والصبىّ غير عاقل .
فالشيء الذى يستحسنه العقلاء هو الحسن الجميل في نفسه ، والذى يستحسنه
من لا عقل له ـ سواء كان صبيّاً أو كهلاً جاهلاً ـ فهو الذى ينبغى أن
يُرفض .

ثم بيّن معنى حسناً وهو أن الشاهد للناموس بالحق والخير ، والحاثّ
عليه هو العقل . فواجبٌ على صاحب الناموس أن يقصد إلى الأشياء التى
تورّث الأنفس العقل فيعنى بها عناية تامّة ، فإن ذلك كلما كان آكد ،
كان أمرُ الناموس آكد وأوثق . والذى يورّث العقل هو الأدب : فإنّ من
عدم الأدب يستلذّ الشرور ، ومن كان ذا أدب فإنه لا يستلذ إلاّ الخير .
والناموس طريق الخيرات وأمّها ومعدنها . فواجب إذن لصاحب الناموس أن
يثبت الأدب بجهده . ثم بيّن أن الادب إذا انغرس في طباع رؤساء المدن
وأماثلهم ، كانت نتيجته إيثار الخيرات واستحسانها والشهادة بالحق لها .
واجتماع شهادات الاخيار [٢] هى الحكمة المؤثرة .

(١) على المكان : على الفور ، فوراً .

(٢) ل : الاحياء . والتصحيح فى ج .

ثم بيّن أن المدينة لا يتم أمرها إلّا بأن يكون فيها رؤساء ومرءوسون : فالرؤساء مثل الافاضل وذوى الاسنان و ذوى التجارب ؛ والمرءوسون كلٌ من دون هؤلاء من الصبيان والشبان والجهّال . فمهما كان الامر كذلك فهو على غاية الصواب . ثم أخذ يبيّن أن الملوك والرؤساء إذا لم يكونوا ذوى أدب فسد أمرهم وأمر رعاياهم ، كما بيّن ذلك في الامثلة التى أتى بها من ملوك اليونانيين إذا [1] لم يكونوا ذوى علم فأفسدوا أمر رعاياهم وأمر أنفسهم حتى خربت مدنهم . والجهلُ في الملوك أكثر ضرراً منه في العوامّ . ثم بيّن أنه لابد لاهل المدينة من رئيس أديب وسياسة مرضية ليجرى أمورهم على استقامة [١٣] ، كما أن البدن لابد له من الغذاء والسفينة لابد لها من الملاّح ، كذلك النفسُ لابد لها من سياسة ، وإلاّ فسد الامر ، كما بيّنه في أمر (حديثه إلى كلنياس و) ما غيلوّس [2] . وكما أن البدن المريض لا يحتمل المشقة ولا يعمل العمل الجيد النافع ، كذلك النفس المريضة لا تميّز ولا تختار الشىء الاجود والانفع . ومرض النفس عدم آداب السياسة الالهية . ثم أتى بالامثلة على الرؤساء الذين ظنوا بأنفسهم أنهم علماء أدباء ، ولم يكونوا كذلك وطلبوا المغالبة فأفسدوا الامر .

---

(١) يقصد : ممن لم ...

(٢) ل : فى أمر الماغيليوس . وقد تركها جبرييلى على حالها ؛ وفى ترجمته اللاتينية كتب . . . Ma وفى الهامش علق فقال : « لم استطع معرفة ما الاسم الوارد هنا من مراجعة الاصل اليونانى للنواميس ، خصوصاً والحروف الاولى فى العربية لا تقرأ بيقين » . وقد وجدنا أن الفارابى يشير هنا الى ما ورد فى « النواميس » ص ٦٩٣ أ ، وأن أقرب اسم ورد فى ذلك الموضع الى رسم الكلمة فى العربى هو اسم ما غيلوس Μεγιλλος أحد المتحاورين فى النواميس وهو من لا قدمونيا (اسبرطة) .

وقد ورد فى نص النواميس مايلى : « تلك يا كلنياس وما جلوس ، هى ألوان اللوم التى يمكن توجيهها الى رجال الدولة المزعومين والمشرعين القدماء والى أمثالهم فى عصرنا هذا ... » .

ثم بيّن أن صاحب الناموس ينبغى أن تكون عنايته العظمى بأمر المحبة ليأخذ الناس بها (و) ليكون ثبوت النواميس شريفا والعلة سهلة - وإلاّ عسر الامر وصعب عليه .

وبين أيضا أن الرئاسات الكثيرة مما يفسد الامر ، وأن الواجب على واضع الناموس أن يكون مقصوده التفرّد بالرئاسة ، وإلاّ لم يطرد له ماقصده وإن ظهر ناموسه لم يكن له بقاءٌ ، ما لم يقصد التوحّد والتفرد بالناموس فإن ذلك أمر لا يحتمل المداراة [1] والمداهنة .

وبيّن أيضا ان الانفع والاجود لصاحب الناموس هو لزوم طريق الحرية وأن لا يكون في الرئيس حسد ، فإن الحسد من أخلاق العبيد ؛ ولن يتم لعبد رئاسة . وإذا كان الامر على طريق الحرية ، كان الاتباع والطاعة من المرءوسين بشهوة وهشاشة ، وكان إلى البقاء أقرب . وقد أتى على هذه المعانى وأضدادها بأمثلة من الفرس وملوكها وأخلاقها ؛ وأشبع القول في ذلك .

ثم أخذ يبيّن أقسام الفضائل والآداب ، وذكر ان صاحب الناموس يجب عليه أن يميّز هذه الاخلاق ويعمل فيها ما ينبغى ان يعمله : من ترتيبها والحث عليها ، وأن يلزم الناس الاخذ بها والتمسك بها على طريق الحرية لا على طريق العبودية ، فإن فساد العبودية هو ما ذكره عن الفُرس في الامثلة التى اتى بها . ثم جرى في حكاياته عن الفرس وعن تنقل دولتهم من ملكهم إلى ابنه ، وما اجتلبوا من الحرب في البحر معنى ينتفع به ، وهو أن الاعداء في [2] مدينة واحدة صاروا أصدقاء . فالواجب على صاحب الناموس أن يتفقّد المحبّة التى بين أهل ناموسه : هل هى من هذا الضرب ، أم لا ؟ فيدبّر تدبيره على يقين ومعرفة بحسب ذلك لئلاّ تلحق الناموس من تلك الجهة مضرّة وفساد .

---

(١) ل : المواساة - ولا معنى له هنا . وقد تركه ج على حاله .

(٢) ل : فى - والتصحيح فى ج .

ثم اندفع يبيّن أمر الموسيقى التى كانت من أحكام السنّة القديمة . وبين من أمره [١] شيئاً كان ذكره قبل ذلك ، وهو قبول السّنن على طريق الحرية ، وما في ذلك من الصلاح ؛ وقبولها [٢] على طريق العبوديّة والقهر وما يعرض فيه من الفساد . وذكر ما في التعبّد [٣] من النبوة والنفار ، وأن المدينة متى لم يكن أمرها على المحبة الذاتية والأدب التامّ والعقل الكامل ، كان مصيرها إلى [١٥] الهلاك والفساد . ومتى كانت تلك الثلاثة موجودةً ، كان مصيرها إلى الخير والسعادة . والقول في المدينة بأسرها ، وفي المنزل الواحد ، وفي الرجل الواحد سواءٌ .

المقالة الرابعة

أخذ الآن في (هذه) المقالة يبيّن أن المدينة على الحقيقة ليست هى الموضع الذى يسمّى مدينة أو مجمع الناس ، لكن لها شروط : منها أن يكون أهلها قابلين لسُنن السياسات وأن يوجد لها مدبّر إلهى ، وأن يظهر في أهلها من الاخلاق والعادات ما يحمد ويمدح ، وأن يكون مكانها ملائماً طبيعيّا بحيث يمكن أن تجلب إليها الميرة [٤] التى يحتاج إليها أهلها وسائر ما لا غنى بهم عنه .

ثم بيّن معنىً آخر ، وهو ان الناموس الذى يوضع لاهل المدينة ليس الغرض بها أن يكون اهلها سامعين مطيعين فقط ، بل وأن يصيروا ذوى أخلاق محمودة وعادات مرضية . وذكر معنى آخر ، وهو أن المرء متى لم تكن عاداته وأخلاقه ناموسيّة جميلة مرضية ، يكن ابداً في انحطاط وتراجع. وقبيحٌ بالمرء أن يكون في تراجع كلما طعن في سنّه. وأتى على ذلك بمثال

(١) أى من الامر الذى يبحث افلاطون فيه

(٢) ل : قبوله ـ والتصحيح فى ج .

(٣) التعبد : الاستعباد .

(٤) ل : السيرة . والتصحيح فى ج .

من الشجعان الذين يتركون رياضة أنفسهم إلى أن يضطرّوا إلى الصناعات والمكاسب الدنيّة كالملاحة وما أشبهها . وأتى بمثال من شعر هو ميروس [١] مشهور عندهم ، ومن السبع الذى أهمل نفسه حتى فاتته شجاعته و صار يفزع من الايائل .

ثم شرع في ان يبيّن هذا المعنى في المدينة باسرها . وبيّن ايضا ان من الاتفاق الحسن الجيد للمدينة ان يكون واضع سننها حاذقا عارفا مهذبا بسائر الاتفاقات الجيدة في امر اليسار وغير ذلك . ومن الاتفاق الجيّد ايضا لصاحب الناموس ان يكون اهلُ مدينته سامعين مطيعين متهيئين لقبول السّنن في السياسات .

ثم اخذ يبيّن امر التغلب ، وانه قد يحتاج إليه اذا لم يكن اهل المدينة اخياراً جيّدى الطباع ، وان التغلّب إنما يذمّ إذا كان صاحب الرئاسة متغلبا بطبعه ، لا لحاجة منه الى ذلك لاجل اهل المدينة . فاذا كانت المدينة بحيث لابد للسائس ان يقهرها ثم قهرها ووضع فيها من السّنن ما هو إلهى - فذلك محمود ومرضىّ جداً ثم بيّن (ان) [٢] امر التغلب إذا كان على هذه الجهة ، اوفق واسهل باشياء كثيرة من امر الاختيار ، لان واضع السّنن إذا قدم على اهل المدينة بالتغلّب امكنه تقويمهم في اوحى [٣] مدة . والذى ليس بمتغلّب ، بل يجرى امره على سبيل الحرية ، لابد له من الرفق . وتطول مدة الرفق . ثم بين (انه) كما ان التغلب للعبيد والاشرار والقهر لهم في غاية الجودة ، فان التغلب والقهر للاحرار والافاضل في غاية الرداءة . واتى على ذلك بامثلة من القنوسيين [٤] واهل مدن اُخر

(١) راجع « الالياذة » النشيد رقم ١٤ ، الابيات ٩٦ - ١٠١ .

(٢) أضافه ج والسياق يقتضيه .

(٣) أوحى : أسرع .

(٤) ل : القبرسيين - لكن لا يوجد هذا الاسم عند أفلاطون ، كما لاحظ جبرييلى .—

مشهورة عندهم .

ثم بيّن ان اهل المدينة كلما كانوا اخياراً ، كان رئيسهم اكثر إلهية فاذا كان رئيسهم افضل كثيراً من رؤساء مدينة اقل فضلا (كان [1] اعظم) حتى ربما يرتقى ذلك إلى ان يكون مدبّر المدينة [2] من جنس الالهيين حتى لا يكون له اشتراك مع هؤلاء البشر إلاّ في القليل . واتى على هذا المعنى بالمثال من اهل مدينة مشهورة عندهم .

ثم بيّن أن أنواع السياسات إنما تكون بعدد أنواع السّنن ، إذ السياسات تابعة المسّنن ، ومنها تبنى ، وعليها تبتنى . ثم تكون الرئاسات أيضاً على عددها بالنوع ، وبحسبها بالسيرة : إن جيدةً فجيدةٌ ، وإن رديئةً فرديئةٌ ، وإن فائقة ففائقة — لا يغادر ذلك بالحقيقة إلاّ شيئاً يسيراً .

ثم بي[illegible] المُعجَب الذى قد غرّه كماله ، أو ماله ، أوحسبه أو شيء من [illegible] برتضى . إذ الرئيس ينبغى أن يكون أكبر همّه [illegible] يشتغل إلاّ بنفسه وحظه ، فيكون مسخوطاً عند [illegible] غير مؤيّد ، وغير المؤيّد لا يؤثر أثر[illegible] وصفه ، وبيّن الأشياء التى ينبغى له أن [illegible] د ، ثم حفظ النفس ، ثم الأشياء التى من [illegible] ذلك بأمثلة ، وأطنب في القول في هذا البا[illegible] في ذلك على البنين والأ[illegible]اء وما يجب له[illegible] يبتدئون ، وإلى ماذا يصيرون

→ بيد أننا [illegible] الموضع المقابل من أصل «النواميس» ، وان وج[illegible] ٦٢٥ أ وفنوسر [illegible]

[illegible] على حاله مع الاشارة الى وجود نقص .

بآخرةٍ بعد انقضاء أيام الحياة. ثم بيّن صعوبة هذه الطريقة الفاضلة وسهولتها في ماذا وماذا. وأتى على ذلك بمثالٍ من شعر مشهور [١].

ثم بيّن أن الشاعر والمخاصم والمتكلم ربما قال شيئا وضدّه. وصاحب الناموس لا ينبغي أن يبصر إلاّ شيئا واحداً مما ينفعه. ثم أتى على ذلك بمثالٍ من بعض أحكام الشرائع وهو دفن الموتى وتكفينهم، وكيف ينبغي أن يامر به صاحب الناموس، وكيف يتكلم فيه غيره من أولئك الذين عددناهم.

ثم بيّن كيف ينبغي أن يغرس الناموس في قلوب الناس. ومثّل على ذلك بالطبيب الذى يرفق بالصبيان. وذكر أن للأطباء خدما يتشبهون بهم وكذلك لاصحاب النواميس حكام يقتدون بهديهم. وحث [٢] على أن يرفقوا باحياء السّنن وحفظها على الناس جيداً [٣].

ثم بيّن أن مبدأ عمارة المدينة إنما يكون من الناموس التزويجى والتوالدى، فينبغى أن يكون ذلك في غاية التهذيب والضبط. وذكر من التغليط [٤] [في ذكره] [٥] أشياءَ كانت في تلك السّنن التى كانت في تلك الازمنة - مشهورة، مثل الغرامات والعقوبات.

ثم أخذ يبيّن ان السّنن لا تثبت في قلوب اهل المدينة ما لم يكن لها قبل وضعها توطئات. وهذه التوطئات منها اتفاقيات [٦] بختيات، ومنها

(١) شعر هزيود فى «الاعمال والايام» البيت ٢٨٦ وما يتلوه.

(٢) ل: واحب (١). وقد أصلحها ج الى: وأحث - ولا يوجد هذا الفعل فى العربية.

(٣) ل: جداً - والاصح ما اثبتناه.

(٤) يريد ج تصحيحها الى: التخليط - وهذا يفسد المعنى.

(٥) زيادة نرى حذفها؛ وقد تركها ج كما هى.

(٦) أى امور تحدث بالاتفاق (= البخت) والصدفة.

[١٦] تكليفيات ، ومنها طبيعيات . فالاتفاقيات كحدوث حادث باهلها يفسد ما بينهم ، فيضطرون إلى سنّة تجمعهم وتجمع شملهم وكلمتهم . والطبيعيات كالفساد الذى يعرض لطول الزمان وامتداد المدة والملالة التى تلحق الناس لما في طباعهم من ذلك . – والتكليفيات كالاظهارات التى تكون بالكلام والايضاحات [١] التى تكون بالمجادلات . – فاذا وطّئت هذه التوطئات الثلاثة صدقت رغبة الناس فى السّنن واضطروا لها ، فمتى وجدوها قبلوها بهشاشة – ثم ها هنا نوعٌ آخر من التوطئات ليس من جنس تلك الثلاث وهى ما يحسّنه اصحاب النواميس وحكامهم [٢] وتبعهم عند الجهّال والصبيان من الاخلاق الحميدة ، ليتعوّدوها . حتى إذا صارت لهم ملكات ، كانوا اسهل انقياداً إلى قبول السّنن واسرع مبادرة إلى التمسك بها ، إذ الاشرار لا ينقادون للخيرات بسهولة ، والمتوسطون منقادون لها بسهولة .

ثم إنه وعد ان يبين فيما بعد ما يحتاج إليه من امر نفس اهل المدينة وابدالهم وعاداتهم واحوالهم .

المقالة الخامسة

يبيّن في هذه المقالة أن أولى ما [٣] يعتنى به : أمر النفس ، إنهى أشرف الأشياء . وهى في الرتبة الثانية (*) من رتبة الالهية وأجد ر شيء يلحقها من ضروب العناية هو الكرامة . وذلك أن إهانة النفس أمر قبيح . وبيّن أن الكرامة هى من الأمور الالهية ، وهى أشرفها . والنفس الشريفة ينبغى [٤] أن تكرم . واكرام النفس ليس هو أن يُعطيها شهوتها ، لأنه لو كان كذلك ، لكان الواجب أن يعطى الصبىّ نفسه شهوتها ، وكذلك

(١) ل : ايضاحات .

(٢) ل : احكامهم – والتصحيح اقترحه كراوس فى ج .

(٣) ل : ينبغى به – والتصحيح فى ج .

(*) ل : الثالثة ، والتصحيح عن كراوس فى ج .

(٤) ل : فينبغى .

الجاهل . فإن أنفس هؤلاء تشتهى أشياء يظنّونها جيدة مؤثرة ؛ فإن أعطوها تلك الشهوات كان ضرراً عظيماً . بل كرامة النفس أن يؤدّبها ويعطيها من الشهوات ما مدحته السّنن الإلهية . وكلما كانت مذمومة عند الناموس ، فإن منع النفس عنها إكرامها ، وإن كانت مؤذية في عاجل الحال . ومن ظنّ أن البدن أشرفُ من النفس - لأجل أنه لو لا البدن لما كانت النفس - فذلك ظنٌ [١] خطأ ، يتبين خطؤه بأهون سعى . - ثم بيّن إكرام النفس في كثير من الأعمال التى يباشرها الإنسان ، مثل جمع المال وغير ذلك - كيف ينبغى أن تكرم النفس في تلك الأعمال . ثم أرشد إلى إكرام النفس كيف يكون (و) قال : ينبغى أن يؤخذوا بالتعلم [٢] من صاحب الناموس - فان هذا الامر هو إليه .

ثم ذكر أيضاً أن الواجب ، بعد اكرام النفس ، اكرام البدن . وبيّن ان البدن الكريم ليس هو الجميل ، ولا القوى ، ولا الخفيف ، ولا الصحيح ولا السمين ؛ بل الذى يلزم من العادات ما يحمد [١٧] ويرتضى ، ومن السّير ما يوافق السّنن . وطريق اكرام البدن هو لزوم التأديب الخلقى . وبيّن هذا المعنى بكلام مشبع وأمثلة نافعة . ثم أخذ يبين أن السّنن في تأديب الصبيان لاكرام البدن ليست هى غير السّنن في تأديب الكهول والمشايخ اذا كانوا جهّالا . ثم بيّن أن السّنن في كرامات النفس للغرباء والاقارب وأهل المدينة شرع سواء [٣] . وأما السنن في تأديب الابدان التى للغرباء فينبغى أن تكون مميزة [٤] عمّا للاقارب ، فان في تأديب الأبدان عقوبات

(١) ضبطها ج : ظن خطا (بضم النون وكسر همزة خطأ على الاضافة) - و الصحيح ضبطنا هذا .

(٢) ل : بتعلم .

(٣) اى متساوية ومن نفس النوع .

(٤) ل : ينبغي ... مميزا - وقد تركها ج كما هى .

على الجرائم . واذا جُعل الغريب والقريب فيها سواءً ، أدّى ذلك الى فساد السنن والنواميس [١] .

ثم بيّن الطريق في اقتناء الفضائل الخلقية كيف ينبغي أن يُسلك ، وأنه باكتساب زمانيّ ، لابد من ذلك : فان العادة لا تحصّل إلاّ في طول زمان وفي كل حال من احوال المعاشرة ومع كل الاقوام ، والّا لم تصرعادة وهذا الطريق في اعتياد العدل والعفة والشجاعة وغيره سواء . وكذا في نفي المذامّ لابد من زمان يتعود المرء فيه ترك المقابح . واذا لم يكن للانسان انفة وحميّة طبيعية قوية ، لا تتم له رياضة نفسه أصلا . وذلك ان في طباع الانسان انه يغضى عن محبوبه في اكثر الجنايات . وما من محبوب احبُّ الى المرء من نفسه . واذا كان كذلك ، فلابد من حميّة قويّة حتى يمكنه ضبط نفسه المحبوبة عن شهواته اللذيذة . وانما ينتفع بالغضب في هذا المكان لئلاّ يرضى من نفسه بكل ما تأتيه ، بل يعوّد نفسه في اول الامر السخط عليها .

ثم بيّن ان الواجب على الادباء ان يأمروا انفسهم بترك الافعال الخارجة عن الاعتدال ، مثل الفرح الدائم ، والضحك المفرط ، والحزن الشديد ، والجزع المفرط ، وما اشبه ذلك . ثم بعد امرهم لانفسهم بذلك يأمرون به من يليهم . ثم ذكر ان الواجب ان يستعان بالآلهة [٢] في جميع هذه الآداب واقتنائها ، بان يتضرعوا اليهم ويدعوهم ويسألوهم العون على ما هم فيه ليكون ذلك ناموسياً وممدوحاً الهياً . وان هوى المرء [٣] رجا الى الآلهة [٤] ليكون عيشه اهنأ وسيرته اجمل . والسيرة الجميلة ربما كانت جميلة عند قوم وربما كانت جميلة عند الآلهة [٤] ـ فيجب ان ينظر هذا ويتأمّل جيداً .

---

(١) ساير افلاطون نظرة اليونانيين في ذلك الوقت وهي التفرقة في القانون بين المواطن اليوناني والاجنبي !

(٢) ل : بالالهية .

(٣) ل : رجاه . وقد أصلحه ج الى : رجاؤه . ولكن السياق لا يستقيم مع هذا التصحيح .

(٤) ل : الالهية .

وقد اشبع القول في هذا المعنى ، وبيّن السيرة المختارة في كل واحد من الاخلاق والأحكام وعدّد بعضها على سبيل الامثلة حتى ذكر العفة ، وبيّن ان اختيار الملذّ على المؤذى هو سيرة قهرية . واختيار المؤذى على الملذ هو سيرة اختيارية . ثم ذكر ذلك ايضاً في الصحّة والشجاعة والعلم وغير ذلك .

وذكر ايضاً ان المدينة [١٨] لا يتمّ امرها الا بان توطّأ لسننها توطئات من السياسات . حتى اذا تمكّنت تلك التوطئات ، عملت السّنة العظيمةُ الباهرةُ عملها ، ومثّل على ذلك من السّدى واللحمة في الاثواب ثم صرّح بان تلك السياسات نوعان : امّا احدهما فرؤساء القبائل وسياستهم لها ؛ واما الآخر فالسّنن التي يضعها واضعوها . وذلك ان هذا المعنى موجود في جميع ما يُساس من النّعم [١] والناس : فان لكل صنف منها ومنهم سائساً ورسماً غير السائس والرسم الذى للآخر . ثم ذكر معنى آخر نافعاً في هذا الباب ، وهو ان التغلب يحتاج اليه ليصير توطئة للسّنة الالهية والحاجة اليه لمعنيين اثنين : احدهما تنظيف المدينة من الاشرار الذين دأبهم وشأنهم وصناعتهم ووكدهم : العناد للرؤساء ؛ والمعنى الآخر ليصيروا عبرة وعظة للاخيار ، فيقبلون سّنة المتألهين بسهولة وهشاشة . واتى على ذلك بامثلة . ولخص تلك كلها تلخيصاً بليغاً . ثم بيّن ان الحاجة اذا لم تصدق ولم تمسّ الى شيء ، لا يكون الامر فيه بغاية الاحكام . ومثّل على ذلك مثالاً من الانتقال والمسكنة [٢] اللذين يمكن فيهما ان يجعل اساس مدينة فاضلة لصدق حاجة النّقلة الى السكون ، وصدق حاجة ذوى الفاقة الى ما يقيم معاشهم .

---

(١) النعم (بفتح النون والعين) : الانعام ، الماشية ، الحيوان .

(٢) الانتقال : الهجرة ، الترحال . المسكنة : الفاقة ، الفقر . النقلة : المهاجرون المترحلون .

ثم بيّن ان ملاك امر المدينة هو التقسيط المستقيم[١] لئلا يكثر الشيء فيصير مشغلة ، أو ينقص عن الواجب فيصير مخلّة [٢] باهلها . وابتدأ بتعديد ذلك : من الأرض والأماكن ، ثم الأصحاب والأحوال ، ثم الميرة والاغذية ثم المزارع ، ثم المساجد [٣] ثم بيوت القنيات [٤] التى لابد منها . وذكر أن هذا التقسيط أمرٌ صعبٌ مع ضرورته . وعلى واضع السنن أن يقيم فيها أحكاماً عليها يبنون أمرهم . وأتى على ذلك بأمثلةٍ مما كانت مشهورة عندهم . وذكر من أصحاب النواميس في تقسيطهم عروض الدنيا بين أهل المدن احوالاً لا يخفى[٥] على القارىء لتلك الفصول ما أراده . ثم قال بآخر الأمر : فهذه المدينة التى رمنا في أول الامر وجودها .

ثم رجع إلى ذكر الأولاد والصبيان كيف ينبغى ان تدبّر أحوالهم ، وكذلك الجهّال . ثم أتبع ذلك بالأمر باكرام السّنن والسياسات والنظر إليها بعين الاجلال والاعظام . ثم أخذ يبين تفضيل جمع[٦] المال من المكاسب غير الدنيّة . فذكر أن المال ، متى استجمع من وجوه محمودة ، فهوأفضل بكثير من الفقر . واما إذا كان جمعه من مكاسب يلحق الانسان فيها ضروب من العار ، فالإمساك عن الكسب خيرٌ من الكسب . وأشبع القول في هذا الباب ؛ وأتى ، على جمع المال من وجوه محمودة ، بأمثلة من مكاسب اليونانيين ، محمودة وغير محمودة ، لشهرتها ، كانت عندهم [١٩] وهي مثل الاسفار والتجارات . ـ وجملة الامر في ذلك هو أن المكتسب الذى لا يضر

---

(١) استعمال القسط ، اى القصد فى الامور وعدالة التوزيع والترتيب والتنظيم .

(٢) مصدر ميمى من : أخل اخلالا .

(٣) اى المعابد .

(٤) اى المخازن التى تخزن فيها الاشياء الضرورية .

(٥) قرأها ج : تخفى ـ مع ان الفاعل هو : ما أراده !

(٦) ل : تفصيل جميع ـ والتصحيح فى ج .

بالنسب والآداب التي هي توطئات للسُّنن وإكرام النفس واكرام البدن — فهو محمود جداً . و أما الذى يضرّ بواحدٍ من ذلك فمذموم . والامتناع خير من الشروع في شيء من ذلك ، اذ الغرض المقصود احياء الادب والسُّنن . وذكر أن الواجب على واضع السُّنن أن يحظر [1] الاشتغال بتلك المكاسب على جميع الادباء والعقلاء والذين قد استجابوا لتلك السُّنن ، وأن يضع لها حدوداً ويبيّن معانيها وما يتبعها ، ليلزم الناسُ تلك السنن ولا يتعدونها [2].

وقد أشبع الحكيم [3] قوله في هذا الباب ، وفي أن الواجب على صاحب الناموس أن يعنى بامر الفقراء كما يعنى بامر الاغنياء ، بل أن يجعل لهم من السُّنن ما يقوّمهم ويطيّب أنفسهم ، وإلّا تولد من ذلك من الفساد ما لا يمكن ضبطه وتلافيه . وواجب عليه أيضاً أن يضع السُّنن في الاوزان والمكاييل وجميع ما يتعامل به الناس في المدينة وفي الاخذ والاعطاء على حسب ما لا يجحف بقوم ولا يبطر آخرين ؛ وكذلك في الاماكن الخاصّة بواحد واحدٍ من الاغنياء والفقراء من أهل المدينة ، لئلاّ يبقى صنف من الناس خلواً [4] من السُّنة ، فيعود ذلك بفساد لا يتدارك غوره ومنتهاه .

وجملة الامر أنه ينبغي أن تكون السُّنة الالهية لا تفاوت فيها ولا خلل و معنى التفاوت هو ان كلّ من نظر اليها ممن [5] يأتي بعدها من أمثال واضعها يرتضيها ولا يعيب عليها .

---

(١) ضبطها ج بتشديد الظاء — وهذا غلط ، اذ « حظر » بمعنى منع ثلاثي : أما حظّر بتشديد الظاء فمعناه وضع الحظيرة او الحدود او الفواصل ، ومنه : « زمن التحظير » اشارة الى ما فعله عمر بن الخطاب حينما وزع وادى قرى بين المسلمين وبنى عذرة ، بعد طرد اليهود ، فحظر لكل واحد حده

(٢) ب ، ج : يتعدوها .

(٣) الحكيم — افلاطون .

(٤) ضبطها ج بتشديد الواو ، وهو غلط .

(٥) ل ، ج : اليها ثم يأتى ... — والمعنى هكذا لا يستقيم : فصححناه .

المقالة السادسة

قد عزم في هذه المقالة على أن يبيّن ان المدينة الفاضلة هى التى يكون رؤساؤها ورئاستها مرتبة[١] ترتيبا حسنا طبيعيا . فان المدينة متى عدمت هذا المعنى لا يستقيم امرها . وصاحب الناموس إن لم يرتب الرؤساء والحكام والاصحاب ترتيبا طبيعيا ، فانه تلحقه في أول الامر سخريّة ويصير ضحكة وفي آخر الامر يلتوى عليه امره ويفسد ناموسه ؛ وفى فساد النواميس فساد المدن .

ثم أخذ يبيّن أن أهل هذه المدينة إذا كانوا جُهّالاً وغير محتنكين وصبياناً فقلّما[٢] يقبلون تلك السياسات وذلك الترتيب الذى يأتى به أصحاب النواميس . ثم بيّن وجه الحيلة في قبولهم . وأشار إلى (أن) تلك المدينة لا تخلو : إما أن تكون عتيقة ، أو جديدة . فإن كانت عتيقة ، فإن الامر لصاحب الناموس فيها أسهل ، لما قد مضى فيها من النواميس المتقدمة التى قد بقيت عندهم منها آثار في طبائعهم لها أماكن ، فتصير تلك توطئةً للناموس الأخير . وإن كانت جديدة ، فالأمر فيها عسير قليلاً . وذلك أنه يجب أن يتخيّر من رجالها أناساً لهم طباع متهيئة لقبول النواميس ، فيتواطأ صاحب الناموس معهم ويمكّن في نفوسهم [٢٠] السُنن ويستعين بهم ، ويتقوى على غيرهم . وإن صادف أقواماً من أهل مدينة أخرى قد شاهدوا النواميس وعرفوها ، فليستعن بهم على أهل مدينته ، إذ هم أيضاً من بنى جنسهم ، فيفشون هذا في المدينة نفسها مع مدينة أخرى . فاما الامر في الاسنان ، فكذلك أيضاً يجب أن يستعان بالمحتنكين الجيّدى الطباع على من دونهم من الصبيان والجُهّال . فإذا صادف صاحب الناموس امثال هؤلاء فيرتب كلّ واحد منهم بحيث ينبغى له أن يرتب ، وفى اليق الاشياء به فليبق

(١) ل ، ج : مرتبا .

(٢) ل ، ج : قلما

إليه من السّنن ما يعلم أنه يمكنه أن يقوم بموجبها ويقدر على القيام بها وهذا [١] الذى ذكرناه هو معنى مارمز به في تلك الامثلة من أهل قريطس والمدن الأخرى التى ذكرها والالواح [٢] والاسواق وغير ذلك . وقد أطنب فيه : من ذكر المدينة كيف تتخذ إذا [٣] انشئت من أول الامر ، وكيف يرتب فيها الناس ، وكيف ترتب أرزاقهم ، وما يحتاجون إليه ، وكيف ترتب أعمالهم في أعمارهم : فان الامر والعمل الذى يقوم به المشائخ ويصلحون له لا يقوم به الشبّان ولا يصلحون له . وقد بيّن ذلك بكلام مشبع شاف .

ثم بيّن أنه من الواجب ـ بعد ترتيب أهل المدينة ـ أن يرتب أصحاب الحروب ورؤسائهم ومدبّريهم ، فان الحروب من أعظم أسباب المدن ثم ذكر معنى آخر في الترتيب ، وهو أن الترتيب ربما لم يقع في أول الامر على غاية الصواب . فاذا رأى بعض الرؤساء غير ناهض ولا كاف بالامر الذى هو بصدده ، ووجد غيره أحذق منه وأنهض بالامر ـ فلا يتوان في عزل الاول عن ذلك الامر وترتيب الثانى مكانه ليجرى الامر على غاية ما يمكن من الجودة والاستقامة ، فان (عدم) [٤] مراعاة الحق في مثل هذا المكان مما يضر .

ثم أومأ إلى انه يجب أن يعنى عناية تامة بأمر الوزراء واهل التجارب واصحاب الرأى والتدبير لوقت المشاورة ، سواء كانوا في حرب أو سلم . فانه لا غنى بأصحاب النواميس ولا بأهل المدن عن امثال هؤلاء . فترتيبهم واجبٌ ضرورةً في صلاح المدن . وبيّن ايضاً ان الكرامات التى يلزم بها هؤلاء

(١) ل ، ج : « وهو » ـ وهذا تحريف .

(٢) أى الواح النواميس او القوانين .

(٣) ل : تتخذ اذا شيت . ج : تتخذ اذ انشئت .

(٤) يقتضى المعنى هذه الزيادة المهمة ، وقد ترك ج النص كما هو ، اللهم الا اذا فهمنا من كلمة « حق » هنا : الحق المكتسب لمن يشغل الوظيفة فعلا . ولكن هذا تأويل بعيد .

المرتّبون تختلف : فمنها كرامة اولى مثل العزّ النفسانى والاجلال ، ومنها كرامة ثانية ، كالنفع ؛ ومنها كرامة ثالثة كالوعد الجميل ؛ ومنها كرامة رابعة ، كاظهار الايجاب والسمت [١] بغير القول . وأما أهل الحرب فلهم كرامات نفعيّة ماليّة ، ولهم ترتيبات على المقدار . فينبغي ان يحتفظ بهذه كلها جيداً . ـ وبيّن ايضاً ان الواجب على الرؤساءِ ان يقابلوا [٢] اصحاب الكسل والعناد : بدل الكرامات بالغرامات ، ليستقيم امر المدينة . فان الكرامات والغرامات متى لم ترتب الترتيب الطبيعى الذى به يعطى كلذى حق حقه ، دعا ذلك إلى فساد الناموس .

ثم اشار الى معنى لطيف في باب الترتيب ، وهو ان المساواة تورث الصداقة وكلاهما مؤثران . فلا يظننّ ظانّ بان المساواة هى ان يجعل العبيد والاخسّاء في الرتبة والكرامات كالاحرار والافاضل . بل المساواة هى ان ينزّل كلّ منهما المنزلة التى يستحقها . وإن هذه المساواة هى التى تورث المحبة والصداقة . ثم ذكر معنى آخر نافعاً ، وهو ان جماعة ممن كانوا في القدر والرتبة سواء ، ربما عرض امر يحتاج فيه [٣] إلى تفويض أمرٍ ما الى احدهم دون صاحبه ، فتقع هناك مشاجرة وتغيّر قلب : ففى مثل هذا الموضع ينتفع بالاشياءِ البختية والاتفاقية وما اشبهها . فعلى صاحب الناموس انيعنى بهذا الموضع عناية تامة .

ثم بيّن امر الجود والبخل في باب النفقات : إذ إعطاء [٤] أرزاق الناس مع اختلافهم وبحسب نفقاتهم وسماحتهم بها هو من أصعب أسباب السياسة . وذلك أن الذى يأخذ أرزاقه ، ولا ينفقها ليجدى نفعها على ما

---

(١) ل : السمة ـ وقد قرأها ج : الهيبة !

(٢) ج : يقاتلوا .

(٣) ل ، ج : اليه .

(٤) ل : اذا اعطى ـ والتصحيح فى ج .

تحت يده ، بل يجمعها لنفسه ـ فإن ضرره عظيم . وعلى الرؤساء أن يتفقدوا أمر أمثال هؤلاء ويتلطفوا في منعه وحرمانه . وكذلك أمر المسرفين وقد شرح هذا المعنى شرحاً كافياً . وبيّن أيضاً أمر الفسّاق من المزيدين في نفقاتهم وأرزاقهم ، إذ نفقاتهم وأرزاقهم تنفق فيما يولّد في المدينة شروراً عظيمة الضرر ، وفيما يضيع فلا ينتفع به .

ثم ذكر أمر الحفظة والحرّاس . وهؤلاءهم نوعان : أحدهما حفظة المدينة كالجنود وطوّاف الليل والمحاربين ، والآخر حرّاس النواميس والسياسات كالحكّام والواعظين والمدبّرين وأهل الرأى . ومثّل على ذلك بالسفينة في البحر . وذكر أيضاً منفعة أمر البرد [١] وما في ذلك من التيقظ ونفى التكاسل عمّا جعل إلى (المحافظة)[٢] وتجريد الحراسة . وذلك شرعٌ سواء ، فان في توظيف الوظائف نفعاً بليغاً تاماً جداً . ـ ثم ذكر أمر العيون والجواسيس الذين يردون على أهل المدينة من عند أعدائهم ، فيسائلونهم . وامر بتعهد امرهم والتحرز منهم . ثم عدل الى ذكر جواهر الرجال ، وامر في ذلك امراً نافعاً ، وهو ان ينتخب للامور المهمّة القريبة من أصحاب النواميس ومن الرؤساء أيضا رجال لهم في الحرية (قدم راسخة) ليكونوا من الشرور ابعد بطباعهم الجيدة .

ثم اشبع القول في الترتيبات الطبيعية . ومعنى الطبيعية هو ان يكونوا بمقدار الكفاية : إن مائة فمائة ، وإن عشرة فعشرة ، وإن واحداً فواحد ـ على حسب المكان والامر والحال .

ثم شرع في امر الخدم . وبيّن ان من الاسباب المهمة لاجل المدن

(١) جمع : بريد : أى الرسل التى تنقل الاخبار والرسائل .

(٢) نقص فى ل تركه ج على حاله ، ونرى اضافته .

(٣) ٥ ج : رجالا لهم فى الحرية (قدم ؟) ليكون من الشرور ـ وفى هذا لحن وتحريف .

امر الخدم . وهم صنفان : صنف منهم العبيد والاماء ، وصنف آخر هم الحيوانات التى يحتاج اليها في المدينة للسلم والحرب . فواجب على صاحب الناموس وعلى الرؤساء من بعده ان يكون امرهم وتدبيرهم منهم على بال في وضع السّنن لهم وفيهم .

ثم وصف امر الماء : إذ ليس لاهل المدينة سبيل الى المقام دون ان يكون تدبير مياههم على غاية الصواب . وعلى صاحب الناموس والرؤساء ان يعنوا بأمر المياه ومجاريها عناية تامّة ليقسّطوها تقسيطا لا يكثر على موضع ويعدم من موضع آخر ، ويعطى بعض الناس ويحرم آخرون [١] . ثم ذكر امر النوافل في باب التعاون [٢] كالسقايات والاسباب السبيلية للمحاويج ، فان ذلك من اعظم اسباب المدن وعمارتها وبقاء ذكرها . وعلى صاحب السّنن وحكامها ان يتعهدوا هذه الاسباب غاية التعهد .

ثم عدل الى معنى آخر من اهم اسباب [٣] المدينة ، وهى الفروض التى ينبغى ان يؤخذ بها الناس ، مثل الزكوات والخراجات والجزية . وذلك على ضربين : احدهما ما يؤخذ للتعاون [٤] ، والآخر ما يؤخذ للتربية [٥]

(١) ل ، ج : آخرين ــ وهو لحن .

(٢) ج : المعادن ــ وهو تحريف شديد . والسقايات : المساقى ، القنوات التى تستخدم للرى والشرب . الاسباب السبيلية : الامور التى يحتاج اليها أبناء السبيل والسالكون فى الطرقات . المحاويج : المحتاجون ، الفقراء . والمقصود : المرافق العامة .

(٣) أسباب المدينة : الوسائل الكفيلة بحفظها وازدهارها . الفروض : الضرائب .

(٤) ج : للمعادن . وترجمها tributa pro aquarum rivis !
ولسنا ندرى من أين أتى بهذا المعنى لكلمة : المعادن . وانما ترجم كما فى أصل « النواميس » لافلاطون (٧٦١ ب) لا كما فى تلخيص الفارابى هذا .

(٥) قرأها ج : للمذلة ؛ وعلق فى الهامش : incertissimum (= مشكوك فيها جداً) . والصواب ما أثبتنا ويدل عليه قوله : « لاجل الصبيان » كما أن هذا الموضع يناظر فى النوامس ص ٧٦٥ د وفيه الكلام عن التربية .

لاجل الصبيان كيلا يميلوا إلى ما عليه اهلُ النواميس والسِّير المخالفة لسير أهل المدينة ونواميسهم.

ثم ذكر امر الجرائم والعقوبات ، وأن الجرائم صنفان : صنف منها التقاعد عن الطاعة ، والصنف الآخر إحداث ما لا يوافق السُّنة . وإن كان من مرؤوس فعلى الرئيس ان يعاقبه بالعقوبة التى وضعها صاحبُ الناموس الأكبر على تلك الجريمة . وإن كان ذلك من رئيس فعلى الرؤساء الآخرين ان يستجمعوا على تأديبه وتأنيبه بما يوجبه الحال ، فانه متى اهمل ذلك دعا الى خراب المدينة وفسادها .

ثم [1] شرع في ذكر أرزاق المدنيين . و أشبع القول في ذلك بعد ما كان جرى ، مما أشبه هذا ، شأواً صالحا . غير أن ذلك الأول كان على سبيل العموم ، وهذا الأخير على سبيل الخصوص .

ثم ذكر ما ينبغى ان يعنى به من امر رؤساء الموسيقاريين ، اذ ذلك واجبٌ أيضاً في كل زمانٍ ، غير أن في تلك الأزمنة كانت العناية بها أكثر فذكر أن ذلك صنفان : صنف منه ما يحثّ على الجهاد وأعمال الحرب ؛ وصنف آخر ما يحث ويتأدّى إلى أعمال السلم والأفراح . وواجب على صاحب النواميس وعلى الرؤساء ترتيب هؤلاء على ما توجبه النواميس .

المقالة السابعة

أخذ في هذه المقالة يبيّن أمر التذاكير التى لابد لأصحاب النواميس أن يثبتوها ليكون المرجع إليها في زمانهم وبعد انقضاء أيام حياتهم . وذكر أن ذلك أمر ضرورىّ ، بكلام مشبع . ثم قسمها وقال إن منها ما يؤتى به دفعة في أول ما أظهروا أمرهم ، ومنها ما يؤتى به شيئاً بعد شىء ؛ ومنها ما يؤتى به [٢٣] جملة في آخر ما فرغوا من تشريع شرائعهم وترتيب أحكامهم واستثبات أمر سننهم . ثم ذكر أن الذى يؤتى به في أول الأمر

(١) ل : صادا (ا) . والتصحيح فى ج .

دفعة كالمزيّف لما قد يحتاج إليه من التغيير والتبديل في الشيء بعد الشيء على ما قد جرى ذكر مثله في موضع (موضع) من هذا الكتاب . فربما صار ذلك وصمة عند الصبيان وغير المحتنكين على السّنن . وأما ما يؤتى به قليلاً قليلاً فحسن جميل ؛ والذى يؤتى به ـ أخيراً ـ جملةً فاستنباطه [١] مليغ .

وذكر أن أقاويلهم ينبغي أن تكون بحيث لا يبخس حقّ أحد ولا حقوق [٢] متأمليها ومستنبطى معانيها . ثم أتى على ذلك بأمثلة من كلام الشعراء (ممن) حكوا [٣] أقاويل بعض أصحاب النواميس القديمة وتعجّبوا من احتواء تلك الألفاظ القليلة على المعانى الجمّة . ثم شرع في أن يبيّن أن هذه الاقاويل ربما كانت مستبدعة يحتاج أهل المدينة إلى تعلّمها والتكلّف بحفظها . وربما كانت (غير) مستبدعة [٤] من جملة ما يعرفه أهل المدينة . وأتى على ذلك بأمثلة من كتب قديمة معروفة [٥] عندهم .

ثم عدل إلى ذكر أصناف ما ينبغى أن يكون مثبتاً [٦] فيها ، بأحسن ما يكون من التفصيل والتخليص . ثم المواعظ التى إذا سمعها أهل المدينة لانت قلوبهم لها وخشعوا وحزنوا وأورثت قلوبهم رقةً وخشوعاً . ثم أتى بامثال يعتبر بها أهل المدينة إما عن أناس قد (مضوا) وامحت آثارهم ولم

---

(١) ج : أخيرا اجمله واحتياطه بليغ (!) ـ وكل هذا تحريف شنيع ؛ وفى ترجمته اللاتينية ترجم بعبارة لا شان لها بهذا النص .

(٢) ج : (ولا حقه) من متأمليها . ل : متأملها .

(٣) ج : حكموا .

(٤) ج أصلها هكذا : وربما كانت مبتذلة ـ ولا حاجة لهذا ، بل يكفى اضافة كلمة (غير)

(٥) ل : عنده ـ والتصحيح فى ج .

(٦) ل : مثبتة ـ والتصحيح فى ج .

يبق منهم إلاّ الاسم ، أو عن [١] بهائم وأحوالها . ثم بيّن [٢] غرائب تتحير فيها الافهام ، ووصف من فوائد هذه الفرائب أشياء عجيبة : أحدها ما في طباع غير المحتنكين وأكثر الناس من الميل إلى ما عرف من أقاويلهم فلا يدركون كنهها إلّا بعسر ؛ والاخرى ما يظهر فيهم من التعجب من الشيء البديع ؛ والاخرى ما فيه من بقاء الناموس ببقاء الخوض في استخراج معاني تلك الفرائب . ثم أتبع ذلك بذكر كتب كانت مشهورة عند أهل تلك المدن يخوضون في معانيها ، فيشتهر ذلك حتى ذكرته الشعراء في أشعارهم ، مثل أوميروس وغيره .

ثم عمد إلى معنى آخر فبيّنه بكلام مشبع ، وهو أنه يجب على صاحب الناموس أن يوجب على أهل تلك المدينة حفظ تلك الاقاويل ودرسها ويجعل ذلك من أهمّ أحكام ناموسه .

ثم شرع في ذكر معنى آخر من أمر أصحاب النواميس ، وهو أن كل واحد منهم لا ينبغي له أن ينكر شيئاً مما أتى به صاحب الناموس الذى كان قبله . فإذا دعته ضرورة إلى تغيير شيء من أحكام النواميس المتقدمة ، فليبيّن [٣] تبديل أهل تلك المدن ما قد أتت به أصحابُ نواميسها وتحريفهم ذلك عن سننها ورسمها . ثم بعد ذلك بآخرة يشرع [٤] في الإبدال . إنما (هذا) هو أوفق . وأطنب في القول [٢٤] في هذا الباب .

ثم عمد إلى تبيين أمر أصحاب النواميس الذين يأتون من بعد . وذكر أن صاحب الناموس متى صرّح بانيان واحد آخر من بعده شغل خواطر

(١) ل ، ج : من .

(٢) ل ، ج : من .

(٣) كذا يجب أن تقرأ فى ل . لكن ج قرأها : فليس ـ ولهذا اضطر الى اصلاحها الى : فلينكر .

(٤) هكذا يجب أن تقرأ فى ل . وقد قرأها ج : شرع ـ وهو تحريف .

أهل المدينة ، وخصوصاً غير المحتنكين وقلوبهم بالانتظار . ودعاهم ذلك إلى قلّة الرغبة في التمسك بما يأتيهم هو به . ثم إنه بيّن أنه ينبغى له أن يحذر كل الحذر من الدعوى بانه لا يكون بعده ألبتة بوجه من الوجوه صاحب ناموس . فإن ذلك لو شاع منه ثم رأى الناس [١] ظهور غيره بعده على مرّ الزمان ، صار ذلك داعية لهم إلى رفض جميع النواميس : ناموسه وناموس من كان قبله ومن جاء بعده ، وتكذيبها واطراحها . بل يجب عليه أن يجرى معهم بين الإنكار والإقرار طريقاً وسطاً ، مثل أن يصرّح بظهور ناصر له ولناموسه عند دروس هذه الاحكام والسنن وعلى طول الزمان وفساد الناس . فان سألوه : هل مثله في الفضل ؟ فلينكر ذلك لانه لا يضرّه . وأتى على ذلك بامثلة من أهل تلك المدن وأصحاب نواميسها .

ثم شرع بعد ذلك في أن يبيّن أن السّنن صنفان : صنف يخصُّ واحداً واحداً من أصحاب النواميس بسرعة ، وذلك بحسب حاجتهم في أوقاتهم وأحوال مدلهم ؛ وسنن [٢] لا تتغير ولا تتبدّل ، وهى طبيعية . وأطنب في القول في هذا الباب ، وأتى على ذلك بأمثلة من قبل الاقارب وجحود النعم ، وغير ذلك .

المقالة الثامنة

قد ذكر أمر الاعياد مجملاً في أول الكتاب . ثم شرع الآن في ذكر ترتيبها ، فوصف معنى لطيفاً تظهر فيه فائدة عجيبة في العيد سوى الفائدة التى أومأ إليها فى أول الكتاب ، وهى تعظيم الآلهة وتجديد ذكرهم . فان فى تعظيمهم وتبجيلهم تعظيماً للسنن والنواميس [٣] . فذكر أنه ينبغى أن ينظر إلى الآلهة : كم هى ؟ فيجعل لكل واحد منهم عيد وقرابين يتقرّبون

(١) ل : الناموس ـ والتصحيح اقترحه كراوس فى ج .

(٢) هذا هو الصنف الثانى .

(٣) والنواميس : فى الهامش .

بها . ثم ذكر أن الآلهة صنفان : صنف منهم السماويات التى تعبد ، وصنف آخر الارضيّات التى تبجّل ولا تعبد . فليرتّب لكل صنف منهم ما يليق به من القرابين والاعمال التى يوجبها الناموس . ووصف أنه يجب أن يشتغل أحداث المدينة فى هذه الاعياد - بعد تقريب القرابين - بالرياضات التى ينتفعون بها فى الجهاد [فى الاعياد [1]] ليكون ذلك حاصلا لهم ببشاشة وليطلق لهم أنواع من الغناء يغنّون بها فى هذه الاعياد تتضمّن ذكر المدائح والمثالب ، ليصير ذلك داعية لهم إلى التمسّك بالسنّة بلذّة وهشاشة . فان سماع المدائح والمذام - إذا كان على الطريقة المستقيمة وكما يوجبه الناموس - انغرس منه فى قلوب الاحداث حرص على اقتناء الفضائل بالجهاد . وازداد حرصه وتضاعف [٢٥] وقوى قلبه واشتدت حميّته [3] . ثم إن تلك الرياضات التى يتصرف فيها الاحداث فى تلك الاعياد لتستخرج منها أعمال للجهاد ، مع شوكة شديدة ، ينتفع بها فى المدينة .

ثم ذكر معنى آخر مما ينبغى لرؤساء المدينة ألاّ يغفلوا أمره ، وهو أن الذابحين لتلك القرابين [4] ، وأهل الصناعات التى يحتاج إليها لزينة الاعياد هم أيضاً من أجزاء المدينة . فواجب على الرؤساء ألا يطلقوا الكثير من أهل المدينة أن يكونوا من أهل تلك الصناعات . ثم ليضع فيهم إباحات خاصّية لئلاّ يفسد بذلك أهل المدينة ، وليظهر من أمر تلك الصناعات من المقابح ما لا يرغب فيها - مع ظهور مقابحها تلك - إلاّ كلُّ رديء الطبع ؛ وإلاّ صار ذلك داعياً إلى ضعف أمر السّنن .

ثم عاد الى ذكر الرياضات التى تستعمل فى أيّام العيد وعدّدها وشرح

(١) زيادة فى ل نقترح حذفها .

(٢) يقترح ج : انواعاً - وهو خطأ ، لان الفعل « يطلق » فى حالة المبنى للمجهول

(٣) ل : اعمالا .

(٤) ج : القرابات .

أمرها وعدّد [١] فوائدها : من أنواع الفروسية وأنواع العمل بالأسلحة والمصارعات ، على ما كانت [٢] مشهورة [٣] فى تلك الايّام والازمنة عند أولئك . ثم ذكر أن هذه اللذات العيدية دخلت فى قلوبهم عند اشتغالهم بها في الأعياد فانهمكوا على الاشتغال بها واللزوم لها في غير الأعياد ، حتى يرتقى بهم الاشتغال بها إلى الاشتغال باللذات الخارجة عن السّنن الناموسية فعلى صاحب الناموس أن يتحفظ [٤] بهذا المعنى جداً ، وخصوصاً أمر الجماع ولذّته فإنها من أعظم أسباب الشهوات واللذات . وكما أن نفعها عظيم ، كذلك أيضاً ضررها عظيم . وقد أكثر القول في هذا المعنى خاصّة ، وهذا الباب ، وتوسّع في ذكره وأطنب ، حتى تخطى وارتقى من ذلك إلى ذكر العفّة ، ثم أتبعها [٥] الفضائل الأُخر و مراتب الأحداث فيها . وذكر أيضاً كيف تذبُ الفضائلُ [٦] الفضائلَ إلى النفس في عروض اللذات الناموسية ، والرذائلَ في عروض اللذات الخارجة عن الناموس ، ولو يسيراً . إن هذا المعنى من أهم الامور التى ينبغى لصاحب الناموس أن يعنى بها عناية تامّة .

ثم ذكر (من) [٧] صعوبة هذا الباب : صعوبة حفظه وضبطه . إذ الشيء الذى ليس يتميّز عن ضده : الامرُ في حفظه وضبطه صعبٌ جداً . وذلك أن الاحداث وأصحاب الضمائر الرديئة يتمسكون بالظواهر الجميلة

---

(١) ل : فرائدها ــ والمعنى يصح أيضاً .

(٢) على ما كانت : بحسب ما كانت .

(٣) ل ، ج : من .

(٤) ج : يحفظ ــ وهو تحريف يفسد المعنى . بهذا : فى هذا . أى أن يحتاط فى هذا الامر جداً .

(٥) ل ، ج : أتبعه .

(٦) مكررة فى المخطوط بمعنى : تسوق الفضائلُ الفضائلَ الى النفس ، أى يسبب وجود بعضها وجود البعض الاخر . ولم يفهمها ج فصححها الى : تذب الفضائل الى النفس .

(٧) زيادة يقتضيها السياق ؛ وترك ج النص كما هو .

التى تتأدّى بهم إلى ما يريدونه ، فيعسر على الرؤساء منهم عمّا تمسكوا (به) [١] . ثم لا يلبثون إلاّ يسيراً حتى يصلوا إلى بغياتهم الرديئة ، فيؤدى ذلك إلى فساد المدينة في آخر الامر . فعلى صاحب الناموس أن يُعنى بجميع هذه الامور كلها ، وبامور الفعلة أيضاً والصنّاع وأصحاب الزرع وسكّان الاطراف ؛ وليضع لهم من السّنن ما يلبق بتقويمهم . ثم ليصرف أكثرَ همّته إلى أمر الهياكل [٢٦] والمواضع المبجّلة من الارض لئلاّ تغيّر فإن فى تغييرها فساد القلوب ، وفي فساد القلوب انتشار أمر المدينة .

وعلى صاحب الناموس أن يعلّم أصحاب السياسات والحكّام كيف يدبّر كل واحد من الناس ليسلكوا في [illegible] في ذلك النهج الصواب ، لئلاّ يحدث من سوء تدبيرهم نفار . وقد ذكر هذا المعنى وأتى على ذلك بامثلة من الاحرار والعبيد ، ومن نحل الكوارات [٢] ومعاملات الناس معها - وإنما عنى بهذا الاشرار والبطّالين . ثم ذكر أن السائس والمدبّر الواحد لا يعرف رسوم هذه الاقاليم كلها و قوانينها وعاداتها ، حتى إن الواحد منهم ربّما كان حاذقاً بسياسة طائفة من الناس و أهل بلد بعينه فإن كلّف سياسة أقوامٍ أُخر أقل منهم عدداً مثلا لا يمكنه ذلك لما يغيب عنه ولا يعرفه من رسومهم وقوانينهم وعاداتهم . وقد أتى على هذا (و) أكثر بأمثلة من سوّاس البحر ورؤساء البرّ ؛ وأشبع القول في ذلك .

ثم شرع في أن يبيّن المعنى فى معنى واحد وهو أمر السرقة وأمر المقتنيات ، فذكر أن المقتنيات التى لاخطر لها والتى لا يمكن ادّخارها فالاولى ألا يعاقب [illegible] على الأخذ منها بغير إذن ، فإن ترك ذلك مروءةٌ وذكرٌ جميل [illegible] المدينة . وأمّا التى يمكن ادّخارها والانتفاع بها في الآجل إن احتُفظ

---

(١) [illegible] .

(٢) الكوارة (بضم الكاف وفتح الواو المخففة أوالمشددة) : خلية النحل ، والجمع كوائر وكوارات .

بها ، فليس ذلك بقبيح . ومن ذلك يبين أن من أخذ من مال غيره أمثال هذه الأشياء ، فلا يعاقب عقوبة السرّاق الذين يأخذون الأشياء التي لها قيمة . وقد أتى على ذلك المعنى بمثالات من الفواكه وغير ذلك ممّا أشبهها .

ثم عدل إلى ذكر الصناعات والمهن ، وبيّن أن من الواجب أن يستعمل بكل واحدة منها من يليق بتلك [1] الصناعة من أهل المدينة . وكل من عدل عن صناعة إلى صناعة لهواً ولعباً وبطراً من غير ضرورة داعية ، أو عجز عن الأولى ، أو عذر ظاهر أو حجة ظاهرة ـ فالواجب على مدبّر المدينة أن يمنعه عن ذلك . وإن احتاج إلى معاقبة في ذلك ، عاقبه ؛ فإن في الانتقال من صناعة إلى أخرى من غير عذر سبباً قوياً للتخاليط وفساد الترتيبات . وقد أكثر القول في هذا المعنى أيضاً ، وفي غراماتها .

ثم إنه وصف الاغذية التي لابد لاهل المدينة منها ؛ وذكر أنّ من الواجب على سوّاس المدن ضبط أمرها ، وعلى واضعي السّنن ألا يغفلوا أمرها ، بل يأمروا فيها باحكام يستقيم بها أمرها : من ذلك أمر غذاء أهل المدينة أنفسهم ، ثم غذاء عبيدهم ، ثم غذاء حيواناتهم ، ثم ما يفضل مما يتكرّمون به بعضهم على بعض . ثم وصف أمر الاماكن التي تعبد فيها الالهة وأمر المجامع التي يجتمع فيها أهل المدينة لضرب من ضروب مصالحهم ، كالاسواق ، فإن على صاحب الناموس وعلى رؤساء المدينة أن يصرفوا عنايتهم إلى أمرها .

ثم بيّن أن النظر في أمر البيوع والاشربة [2] واجب أيضاً ، وكذلك أمر الالات التي يحتاج إليها كالابدان والاماكن والمساجد والحروب وغير ذلك ثم أمر العقود والخطوط والامانات والديون والصكاك [3] ، فإن هذه ك

---

(١) ل : به تلك ـ والتصحيح في ج .

(٢) جمع : شراء . وفي ل : الاشربة (بالباء) .

(٣) [illegible]

مما قد يجب على صاحب الناموس أن يعنى بها . وقد ذكر هذه الاشياء كلها في آخر هذه المقالة . (و) يتضح وجهُ ما أراده منه لمن تأمّله وعرف مقصوده الذى ذكرناه .

[٢٧] المقالة التاسعة

إلى هذا الموضع تكلم في أصول النواميس ، وما يجب على صاحب الناموس أن يعنى به وألاّ يهمل أمره بجهةٍ من الجهات : وهى القوانين ، والاصول .

ثم شرع الان في هذه المقالة يبيّن أشياء هى زين الناموس ومحاسنه وتوابع تلك الاصول . وبيّن أن أهل هذه المدينة الاخيار منهم لابد لهم من أن يروضوا أنفسهم بالتمسك بهذه النوافل والتوابع ، فإن الحرّ أبداً متطوع والعبد مأمور . فواجبٌ على الافاضل من أهل الناموس أن يعنوا عناية تامّة بما هو زين السّنن فيثبتوا أمرها كى يتمسك الافاضل بها من أهل المدينة تطوّعاً ليكونوا خيرةً سعداء . ومثّل على ذلك مثالات من زيارات بيوت القدس وعمارتها وعشرة أولى الفضل .

ثم ذكر ما ينبغى أن يعامل به أهلُ الشرّ الذين لا يبجّلون بيوت العبادات من العقوبة على جرائمهم تلك ، والذين لا يبجّلون الاباء والرؤساء وذكر أن تعهّد أمثال هذه الاشياء إلى الحكّام ، ليعاقبوا أصحاب الجرائم بما يستحقونه من ضرب أو قتل أو غرامة أو مثلة [١] . ثم بيّن أن الذين لحقهم شيءٌ من هذه العقوبات (إن) كان لهم بنون وقرابات فانتفوا [٢] عنهم واتقوا صحبتهم ـ فذلك محمود جداً ـ وينبغى أن يكرموا في المدينة فإن ذلك منهم جودة طبع . وذكر أنه من عاند ذلك الضرب والعقوبات ، ولم يرتضها ، فضرره على السّنن كثير ؛ وهو أضرُّ عليها من عدوّ محارب .

(١) المثلة (بفتح الميم واللام ، وضم الثاء) : العقوبة والتنكيل. والجمع : مثلات .

(٢) ل : عنه . . . صحبته .

ثم وصف شيئاً من أمر المواريث ، و أنه إذا نشأ في المدينة من يصلح لبعض الامور التى كان يقوم بها القديمو الاسنان أكثر ، فليسلّم إليه ذلك الامر ، وإن مات الاول أقيم الاخير مكانه . ثم شرع في أن يلخص أمر العقوبات والابدال . ومثّل على ذلك بمثال من السرقة وغيره ، وأن السارق [و] إن ردّ ما أخذه بالضعف وتاب ، تحول عنه العقوبة من الحبس والضرب - في أمثال اُخر أوردها .

ثم بيّن أن الناس متى كانوا أخياراً أفاضل فلا حاجة بهم إلى السّنن والنواميس ألبتة ، ويكونون سُعَداءَ جداً . وإنما الحاجة إلى النواميس والسّنن لمن كانت أخلاقه غير سديدة ولا مستقيمة [٢٨] . وذكر أيضاً أن التذاكير التى يجدها أهلُ المدينة في [(١)] السّنن القديمة تنفعهم في وقت الحاجة إلى أصحاب النواميس وفي تهذيب الاخلاق . وكذلك ما يوجد منها في أقاويل الشعراء وفي السّنن العامّة والامثال السائرة .

ثم ذكر أيضاً الشرور التى تُعمل بإرادة وروية ، والتى تعمل بالطباع من غير رويّة ؛ وذكر أن جميعها غير موافق للسّنن ، بل مضرّة بها مفسدة لامور المدينة . وذكر أن في صنفيها العقوبات ؛ وأشبع القول في الاضرارات التى تكون لأهل المدينة بعضهم من بعض : هل هى ارادية ، أو غير إرادية بل ضرورية ؟ وذكر أحكامها التى كانت مشهورة عندهم . وبيّن ذلك المعنى أيضاً في العدل والجود وسائر ما يكون شيء منه بالإرادة وشيء بغير الإرادة .

ثم أخذ يبيّن معنى آخر معرفتُه نافعة جداً ، وهو أن العدل جميل فهل أفعاله وتوابعه كلها جميلة ، أو لا ؟ وذلك أن من العدل القصاص والعقوبات على الجرائم . فاذا نظر إلى تلك الأفعال نفسها - وهى القتل والضرب والغرامة وما أشبهها - فلعلها في أنفسها لا تكون جميلة . وأنى

(١) ل : من .

على ذلك بمثال من الذى ينهب بيتاً من بيوت العبادات فيؤتى به فيضرب أو يقتل .

وأطنب في القول في الأشياء الارادية ـ سواء كان ذلك جميلا أو قبيحاً وغرضه في أكثر ذلك من [(١)] قوله أن يبين أن الذى يولد على السّنن ويتربّى عليها ولا يعرف غيرها ولا يعمل غير ما توجبه السنن : هل هو فاضل ممدوح ، أو لا ؟ ـ فان في ذلك اختلافاً عظيماً لم يزل بين الناس . وهل تجب العقوبة على من أتى شيئاً من الجرائم بطبعه من غير رويّة ، سواء كان ذلك مما تجب عليه العقوبة العاجلة أو الآجلة ؟ ولعمرى إن هذا المعنى شديد النفع إذا لخصّ حقّ التلخيص . ـ وقد أتى في عروض أقاويله بكلام منقطع في مواضع غير واحد ، يدلّ بجميع ذلك أن من له القدرة على الرويّة واجتناب ما يأتيه من القبائح وأهمل نفسه حتى أتى بأشياء مذمومة بطبعه ـ فانه تلحقه عقوبة على جميع ما يأتيه عاجلا وآجلا ؛ ثم بيّن العقوبات ، وقسّمها على أنواع الجرائم ، بحسب ما كانت مشهورة عندهم [(٢)] في تلك الأزمنة .

*

قال أبو نصر الفارابى :

إلى هذا الموضع من هذا الكتاب وصل إلينا ، وظفرنا به ، فتأمّلناه وتصفحّناه واستخرجنا من معانيه مالاح لنا ، وعلمنا أن الحكيم قصد إلى بيانه . ولعلّه قد أودع أقاويله ـ التى استخرجنا منها هذه المعانى ـ من اللطائف والدقائق والمعانى النافعة ـ ما هو أضعاف ما قصدناه . إلاّ أن ما أتينا به (هو) مما قصد بيانه . واحتسبنا المثوبة والذكر الجميل فيما أتينا به .

قال :

(١) ل : ان يبين من قوله ـ ويصح أيضاً ؛ ولكن التصحيح ـ وقد ورد فى ج ـ أولى .

(٢) ل : عنده ـ والتصحيح فى ج .

وقد بقى من مقالات هذا الكتاب مقالاتٌ لم تحضرنا نسخها .

قال :

وقد اختلف في عدد (*) مقالات هذا الكتاب : فزعم بعضهم أنها عشر [١] ، وبعضهم زعم أنها أربع [٢] عشرة . ولم يقع إلينا منها سوى المقالات التى تكلمنا فيها .

وهذا آخر كتاب « النواميس » للعظيم الأكبر الالهى أفلاطون ، عليه أفضل السلام ، تلخيص الشيخ المعلّم الثانى أبى نصر محمد بن محمد بن طرخان ــ قدس الله روحه العزيز .

][تم في اثنين وتسعين وستمائة][

(*) النص اليونانى الذى بين أيدينا يتألف من اثنتى عشرة مقالة ، ولم يذكر أحد من أصحاب المصادر العربية عدد مقالات كتاب « النواميس » ، بل اكتفى ابن النديم بقوله « كتاب النواميس : نقله حنين ونقله يحيى بن عدى . . . من خط يحيى بن عدى : كتاب فلاطن الى اقرطن فى النواميس » (ص ٢٤٦ س ٥ ــ ٦ ؛ س ١٦ ــ س ١٧ : نشرة فلوجل) وعنه نقل القفطى فقال : « كتاب النواميس نقله حنين ويحيى بن عدى » (ص ١٧ س ٢٠ ــ ٢١ نشرة لبرت) .

لكن من المعلوم عند الباحثين الاوربيين أن الذى قسم كتاب « النوامِيس » الى اثنتى عشرة مقالة هو فيلبوس الذى من أوپس Opus تلميذ افلاطون ، كما ذكر ذلك سويداس فقال : ος τους Πλατωνος νομος διειλεν εις βιβλια ιβ, το γαρ ιγ αυτος Προσθειναι λεγεται

(١) ل : عشرة .

(٢) ل : اربع عشر .


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی